

أثر النسيان في مناسك الحج (دراسة فقهية مقارنة)

د. حميد فرحان عبد العليم العفيف

أستاذ الفقه المقارن المشارك - كلية التربية - جامعة صنعاء

ملخص البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث: ذكرت في المقدمة أهم الأسباب التي دفعتني للبحث، في موضوع أثر النسيان في مناسك الحج، أما التمهيد، فقد عرّفت فيه الحج، وذكرت أدلة مشروعيتها، وحكمه، وأشارت فيه إلى أن الشارع الحكيم حظر على الحاج القيام بما يفسد حجه، وأن الحج كغيره من العبادات يفترض في مناسكه النسيان من المكلف بأدائه. وأما المبحث الأول، فعرّفت فيه الأثر، والنسيان، والمناسك، وبينت الفرق بين النسيان، والسهو، والغفلة.

وذكرت في المبحث الثاني، أن من أحرم بنسك ونسيه له أن يصرفه إلى أي الأنساك شاء، وأن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، وأن من فاتته الوقوف بعرفة، عمداً، أو نسياناً، أو جهلاً، حتى طلع عليه فجر يوم النحر، لم يصح حجه، ويجب عليه أن يتحلل بطواف، وسعي، وحلق، أو تقصير، ويهدي، ولا يجب عليه القضاء، إلا إذا كان هذا الحج واجبا عليه.

وبيّنت أن الحاج إذا وقف بعرفة، ثم نسي، فدفع قبل غروب الشمس، وتذكر ولم يعد، فحجه صحيح، وعليه هدي، أما إذا عاد قبل غروب الشمس، أو بعد غروبها، فحجه صحيح، وليس عليه هدي، وأشارت إلى أن من نسي السعي بين الصفا والمروة، وطواف الإفاضة وعاد إلى بلده فعليه أن يرجع، ويأتي بهما،

مهما بعد مكانه؛ لأنهما من أركان الحج، والأركان لا تجبر بالدم، وأن من نسي وسعى قبل الطواف، لا يصح سعيه، ومن نسي بعضاً من أشواط السعي أو بعضاً من أشواط الطواف، فلا يصح سعيه، ولا طوافه؛ لأن ترك الجزء كترك الكل.

وفي المبحث الثالث، تعرضت لحكم من تجاوز الميقات ناسياً، ونوهت إلى أن الحاج إذا أتى الميقات، لم يجزله أن يتجاوزه حتى يحرم، فإذا جاوزه من غير إحرام ناسياً، أو جاهلاً، ثم رجع قبل أن يحرم، فأحرم من الميقات، فلا شيء عليه، وإذا لم يرجع لعذر، كمرض، أو خوف، أو فوات رفقة، أو ضيق الوقت، فعليه دم، ويكون عليه دم أيضاً إذا رجع بعد أن طاف شوطاً، أو شوطين، أو وقف بعرفة؛ لأنه أحرم دون ميقاته فاستقر عليه الدم، كما لو لم يحرم، وذكرت أن من نسي وطاف بغير وضوء فلا يصح طوافه، وأن من نسي ركعتي الطواف يقضيها في الحرم، أو في غيره، ومن نسي طواف القدوم، فلا شيء عليه، أما طواف الوداع فمن نسيه، يكون عليه دم، عند من يقول بوجوبه، وليس عليه شيء عند من يقول بسننيته، وأشارت إلى أن من نسي رمي الجمار، ورمى بعضاً منها، ولم يذكر إلا آخر أيام التشريق، فلا يصح أن يقضي ما فاتته، وعليه دم؛ لأن الرمي في أيام منى مؤقت، والمناسك المؤقتة، لا تقضى بعد فوات أوقاتها، ويلزم الدم أيضاً من نسي المبيت بمنى ليالي أيام التشريق.

وتكلمت في المبحث الرابع، عن أثر النسيان في سنن الحج، وبينت أن من نسي غسل الإحرام، أو التلبية، أو نسي الاضطباع والرمل، أو الترتيب فيما يفعل يوم النحر، فلا شيء عليه.

وتحدثت في المبحث الخامس، عن حكم من ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام ناسياً، وذكرت أن الفدية لا تجب على من لبس مخيطاً أو غطى رأسه، أو تطيب ناسياً، وإنما تجب على من قتل صيداً، أو حلق رأسه، أو قلم أظافره

ناسيا، وأمامن جامع امرأته ناسياً فيجب عليه القضاء، والكفارة، وإكمال حجه الفاسد.

وختمت البحث بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات التي ذكرت، في ضوء نتائج البحث.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإن التشريع الإسلامي، قد توغل إلى أعماق النفس البشرية، وعالج فيها النواحي الفطرية، ووضع للتصرفات الناشئة عنها أحكامها الخاصة بها، وبين أن الإنسان، قد يصد رعنه من التصرفات ما يعد عفواً من غير قصد، فيقدم على فعل محرم، أو يترك ما أمر بفعله على سبيل الخطأ، أو النسيان، وهذا ما يجعل المسلم يسير على هدى، وبصيرة من أمره، في جميع شؤونه الحياتية: الدينية، والدنيوية، وقد أحببت أن أبحث في موضوع، أثر النسيان، في مناسك الحج؛ لعدة أسباب، من أهمها ما يأتي:

- ١- أن غالبية الحجاج يجهلون كثيراً من الأحكام التي تتعلق بمناسك الحج، ومنها النسيان، الذي يطرأ على هذه الأحكام.
- ٢- أن النسيان، لا يكاد يسلم منه أحد، في مناسك الحج، أو في غيرها.
- ٣- الرغبة في معرفة أحكام النسيان، في مناسك الحج.
- ٤- ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى، بالإسهام في خدمة العلم الشرعي، الذي يحتاجه الناس.

٥- جمع شتات موضوع النسيان في مناسك الحج، من بطون أمهات الكتب الفقهية، المعتمدة؛ ليسهل الاطلاع عليه، دون عناء أو مشقة. وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، على النحو الآتي: المقدمة: وفيها أهم الأسباب التي دفعتني للبحث في موضوع أثر النسيان في مناسك الحج.

التمهيد: ويشتمل على تعريف الحج، وأدلة مشروعيته، وحكمه. المبحث الأول: تعريفات، وفروق. المبحث الثاني: في أركان الحج، ويتضمن اثنتي عشرة مسألة. المبحث الثالث: في واجبات الحج، ويحتوي على سبع مسائل. المبحث الرابع: في مسنونات الحج، ويشتمل على خمس مسائل. المبحث الخامس: في محظورات الإحرام، وفيه أربع مسائل.

تمهيد:

قبل الشروع في بيان أثر النسيان، في مناسك الحج، يجد ربنا أن نعرّف الحج، ونذكر أدلة مشروعيته، وحكمه، وذلك على النحو الآتي: أولاً: تعريف الحج:

الحج لغة: القصد، مرة بعد أخرى^(١)، وسمى حج بيت الله حجا؛ لأن الناس يأتون إليه سنة بعد سنة، كما قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] أي مكاناً يرجعون إليه، ويأتونه مرة بعد مرة، وكذلك فإن الحجاج يأتون إلى البيت في أول قدومهم، فيطوفون، ثم يخرجون ليعودوا إليه بعد عرفة؛ لطواف الإفاضة، ثم يخرجون ليعودوا إليه مرة أخرى بعد

(١) انظر، لسان العرب، لجما ل الدين بن منظور ٢/٢٢٦، دارصادر، بيروت - لبنان، ط ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد على ١/١٢١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، والتعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ص ٨، بيروت - لبنان، ط ٢٠٠٠م.

منى؛ لطواف الوداع، وهكذا، فمعنى الحج يتضمن معنى العود، والرجوع إلى بيت الله العتيق، المرة بعد المرة^(١).

وشرعا: قصد بيت الله الحرام، والمشاعر المقدسة؛ لأداء عبادة مخصصة، في زمن مخصوص، بكيفية معينة^(٢).

ثانيا: أدلة مشروعية الحج:

الحج مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع،

أما الكتاب فقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وأما السنة، فما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: ((يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج، فحجوا)) فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله ﷺ ((لوقلت نعم لوجبت، ولما استطعتم)) ثم قال: ((ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سئوالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه))^(٣).

وأجمعت الأمة على وجوب الحج، على المستطيع في العمر مرة واحدة^(٤) وهو أحد الأركان الخمسة.

(١) انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته، لصادق عبدالرحمن الغرياني ٨١/٢، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط ٢٠٠٢هـ - ١٤٢٣م.

(٢) انظر، كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي ١٩٥/٢، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، والشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح العثيمين ٨/٧، تحقيق هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر، ومدة الفقه المالكي وأدلته ٨١/٢.

(٣) أخرجه مسلم، في صحيحه، في كتاب الحج، باب فرض الحج مرة واحدة، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/٩.

(٤) انظر، الإجماع لابن المنذر، ص ١٦، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

التي بني عليها الإسلام، قال ﷺ ((بني الإسلام على خمس))^(١) وذكر منها الحج. وقد حظر الشارح الحكيم على الحاج القيام بما يفسد حجه، والحج كغيره من العبادات، قد يحصل في بعض مناسكه النسيان من المكلف بأدائه، ومما يتعلق بمن نسي بعضاً من مناسك الحج، أو ارتكب محظوراً من محظوراته على سبيل النسيان مسائل، سيأتي توضيحها في المباحث الآتية.

المبحث الأول: التعريفات والفروق:

أولاً: تعريف الأثر:

أ- تعريف الأثر لغة:

الأثر: بفتح الهمزة، وفتح الشاء، ما بقي من رسم الشيء، وضربة السيف، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، يقال: أثر فيه تأثيراً، إذا ترك فيه أثراً^(٢).

ب- تعريف الأثر اصطلاحاً:

لم أجد من عرّف الأثر سوى ما ذكره الجرجاني حيث قال: (الأثر له ثلاثة معان: الأول: بمعنى الشجاعة، وهو الأصل من الشيء، والثاني: بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء، ثم قال: والآثار هي اللوازم المعللة بالشيء)^(٣) أي أن الأثر هو النتيجة المترتبة على الشيء، حتى لكأن ذلك الشيء علة لوجود النتيجة، وبناء على ذلك يمكن أن يُعرّف الأثر: بأنه هو حاصل الشيء، ونتيجته المترتبة عليه، ويطلق الفقهاء الأثر، ويقصدون به الحكم، فيقولون في تعريف العقد: ارتباط

(١) أخرجه البخاري، في كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، انظر، صحيح البخاري بشرح، فتح الباري ٤٩/١، المطبعة السلفية، ط ١٣٨٠هـ.

(٢) انظر، لسان العرب ٩٦/١، مادة أثر، والقاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز أبا دي الشيرازي ٤/٢، دار الكتب العلمية، ط ١٤٣٠هـ - ١٩٩٩م، ومختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي صه، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١٩٧٩م.

(٣) انظر، التعريفات للجرجاني ص ٧.

إيجاب بقبول على وجه مشروع يظهر أثره في المحل^(١) وذلك الأثر هو انتقال المعقود عليه للمشتري، وانتقال الثمن إلى البائع، وهذا هو الحكم الذي نتج وترتب على ذلك العقد، وعلى هذا، فالمقصود بأثر النسيان في مناسك الحج، هو الأحكام، والنتائج، التي تترتب على حصول النسيان، وذلك بالتغيير في الحكم الفقهي للمسألة، حيث يتغير الحكم من حال إلى حال، نتيجة لتأثير النسيان.

ثانياً: تعريف النسيان:

أ- تعريف النسيان لغة:

عُرِّف النسيان في اللغة بعدة تعريفات، من أهمها الآتي:

- ١- عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره لها^(٢).
- ٢- نقيض الذكر^(٣). ٣- الغفلة عن معلوم في غير حالة السَّتة^(٤).
- ب- تعريف النسيان اصطلاحاً: عُرِّف النسيان بتعريفات كثيرة، وهي تقرب من معناه اللغوي، ومن أشهرها ما يأتي:
- ١- هو معنى يعتري الإنسان بدون اختياره، فيوجب له الغفلة عن الحفظ^(٥).
- ٢- هو عدم الاستحضار للشيء في وقت الحاجة^(٦).

(١) انظر، العناية على الهداية، لمحمد بن محمود البابر تي ٥/٤٥٦، مع فتح القديرو الكفاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، لسعدي أبوجيب ص ١٨٩، دار الفكر، دمشق.

(٢) انظر، معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا ٥/٣٣٨، تحقيق عبد السلام هارون، نشر اتحاد الكتاب العرب، ط ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٣) انظر، لسان العرب ٤/٨٠٠.

(٤) انظر، التعريفات للجرجاني ص ٣١٠.

(٥) انظر، كشف الأسرار على أصول البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري ٣/٣٩٦، دار المعرفة بيروت - لبنان.

(٦) انظر، التقرير والتحبير في شرح التحرير، لابن أمير حاج ٣/٤٢١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣- هو زوال المعلومة عن الفكر، مع العجز عن ذكرها في الحال^(١) وهذه الإطلاقات المتعددة للنسيان، يمكن أن تكون كلها واردة فيه، فهو يأتي بدون اختيار الإنسان، فيوجب له الغفلة عمّامن شأنه أن يذكر.

ثالثاً: الفرق بين النسيان، والسهو والغفلة:

أ- الفرق بين النسيان والسهو يتمثل في الآتي:

- ١- أن النسيان إنّما يكون عمّا لم يكن تقول: نسيت ما عرفته، ولا تقول سهوت عمّا عرفته، وإنما تقول سهوت عن السجود في الصلاة، فتجعل السهو بدلاً عن السجود الذي لم يكن.
- ٢- أن الإنسان إنّما ينسى ما كان ذاكرةً له، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر؛ لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدراكه.
- ٣- أن الشيء الواحد محال أن يسهى عنه في وقت، ولا يسهى عنه في وقت آخر، وإنما يسهى في وقت آخر عن مثله، ويجوز أن ينسى الشيء الواحد في وقت، ويذكره في وقت آخر^(٢).
- ٤- السهو غفلة يسيرة عمّا هو في القوة الحافظة، ويتنبه بأدنى تنبه، والنسيان زواله عنهما كلية^(٣).
- ٥- في السهو تزول الصورة عن الفكر مع بقائها في الحافظة، أما النسيان فإنها تزول من الفكر والحافظة معاً^(٤).

(١) انظر، معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلنجي/١/٤٧٩، دار النفائس، بيروت- لبنان.

(٢) انظر، معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري/١/٥٣٩، مؤسسة النشر بقم.

(٣) انظر، تاج العروس، لمحمد المرتضى الزبيدي/١/٤٤٥، تحقيق على شبري، دار الفكر، بيروت-

لبنان، ط٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٤) انظر، معجم لغة الفقهاء/١/٢٥١.

٦- النَّسيان عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره، والسهو قد يكون عمّا كان الإنسان به عالماً، وعمّا لا يكون عالماً به، ولكن الفقهاء لا يفرقون بينهما^(١).

٧- السهو غفلة القلب عن الشيء المعلوم فيتنبه له بأدنى تنبه، بخلاف النَّسيان، فإنه زوال المعلوم فيستأنف تحصيله^(٢).

ب- أمّا الفرق بين النَّسيان والغفلة:

فهو أن الغفلة: عبارة عن عدم التفطن للشيء، وعدم عقليته بالفعل، سواء بقيت صورته أو معناه في الخيال، أو انمحت عن أحدهما، وهي أعم من السهو والنَّسيان؛ لأنها عبارة عن الغفلة عن الشيء، مع انمحاء صورته، أو معناه عن الخيال أو الذكر بالكلية ولذلك يحتاج النَّاسي إلى تجشُّم كسب جد يد، وكلفة في تحصيله ثانياً^(٣) ومما سبق يتضح أن الغفلة اسم عام تشمل النَّسيان، والسهو، فيقال للسَّاهي غافل، وللنَّاسي غافل.

رابعا: تعريف المناسك:

المناسك لغة جمع منسك، والأصل أن المنسك مكان العبادة، أوز ما نها^(٤)، وتطلق على الذبيحة قال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

واصطلاحاً: كل ما يتعلق بأفعال الحج والعمرة من الهدي وغيره^(٥).

(١) انظر، درر الحكّام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فراموز ١٩١/٢.

(٢) انظر، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لمحمد بن سليمان دما د أفندي ٤٦٧/١، مؤسسة الكتاب العربي، بيروت لبنان.

(٣) انظر، معجم الفروق اللغوية ٣٨٩/١.

(٤) انظر، تاج العروس ١/ ٤٤٥، ولسان العرب ١٠/ ٤٩٨.

(٥) انظر، معجم لغة الفقهاء ٤٦١/١، والقاموس الفقهي ص ٣٥٢، وكشّاف القناع ١٩٥/٢، والشرح الممتع ٣/٧.

المبحث الثاني: أثر النسيان في أركان الحج^(١):

ويتضمن اثنتي عشرة مسألة:

المسألة الأولى: من أحرم بنسك ونسيه:

إذا وصل الحاج إلى الميقات^(٢) يكون له الخيار في أن يختار أحداً لنسك الثلاثة، التي هي: الأفراد^(٣) والقران^(٤) والتمتع^(٥) فمن أحرم^(٦) بنسك معين من الأنسك الثلاثة، ثم نسيه، فقد اختلف الفقهاء في حكمه على قولين:

(١) ركن الشيء في لغة جانبه، ولا يوجد ذلك الشيء إلا به، انظر التعريفات للجرجاني ص ١١٧، ومختار الصحاح ص ٢٥٥، والمقصود بالركن في باب الحج ما لا يجزي عنه دم، ولا يقوم غيره مقامه بل يجب الإتيان به بعينه، انظر معجم لغة الفقهاء ١/٢٢٦، والموسوعة الفقهية الكويتية ٢/٨٣٧، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) مواقيت الحج المكانية هي ذوالحليفة: لأهل المدينة، والجحفة: لأهل الشام، ومصر والمغرب، وقرن المنازل: لأهل نجد، ويلملم: لأهل اليمن، وذات عرق: لأهل المشرق، وهذه المواقيت، لأهلها، ولن مرعليها من غيرهم، ممن أراد الحج، أو العمرة: لما رواه ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل الشام، الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، وقال: ((هن لهن، ولكل آت عليهن من غير أهلهن، ممن أراد الحج، والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة يهلون من مكة)) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب مهل أهل اليمن، أنظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣/٣٨٨، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما فتح هذان المصران (البصرة، والكوفة) أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حدثنا هل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، وإننا إن أردنا قرناً شق علينا، قال: ((فانظروا من طريقكم، فعدّ لهم ذات عرق)) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب ذات عرق لأهل العراق، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣/٢٨٩، وانظر، معنى المصيرين في النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ص ٨٥٨، بيت الأفكار الدولية الأردن.

(٣) الأفراد: هو أن ينوي مريد الحج الإحرام بالحج وحده، وبعد الفراغ من الحج يعتمر إذا أراد، انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته، ٩٨/٢.

(٤) القران: هو أن ينوي مريد الحج، الإحرام بالحج، والعمرة معاً، في وقت واحد، انظر، المرجع السابق.

(٥) التمتع: هو أن ينوي المحرم الإحرام بالعمرة وحدها، في أشهر الحج، وبعد الفراغ منها، يحرم بالحج في العام نفسه، قبل أن يرجع إلى بلده، والمتمتع مثل القارن يجب عليه هدي، إذا لم يكن من سكان مكة: لأنه أدى

نسكين في سفروا واحد، قال: ل: تعالى ﴿فَمَنْ مَنَعَ بِالْعَمَةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَيْسَرَ نَهَتْهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وإذا لم يستطع

الهدي: لفقده فيصوم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى بلده، انظر، المرجع السابق.

(٦) الإحرام بكسر فسكون، مصدر أحرم، جعل الشيء محظوراً، ممنوعاً، انظر، معجم لغة الفقهاء ١/٤٧.

القول الأول: من أحرم بنسك ونسيه، ينوي القران، ويعمل أعمال النسكين^(١) وهو قول الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) إلا أن المالكية قالوا: يجد دنية الإحرام بالحج احتياطاً^(٥) وعلل الحنفية فقالوا: إنه يحتمل أنه كان قد أحرم بحجة، ويحتمل بعمره، فإن كان أحرم بحجة، فالعمره لا تنوب منابها، وإن كان أحرم بالعمره، فالحجة لا تنوب منابها، فيلزمه أن يجمع بينهما احتياطاً: ليسقط الفرض عن نفسه بيقين، كمن نسي صلاة من الصلوات الخمس: فإنه يجب عليه إعادة الخمس الصلوات: ليسقط الفرض عن نفسه بيقين، كذا هذا، وكذلك إن لم يُحصر، ووصل، فعليه حجة وعمره، ويكون عليه ما على القارن: لأنه جمع بين الحج والعمره، على طريق النسك^(٦) وعلل المالكية فقالوا: فإن إحرامه الأول إن كان حجاً أوقراناً، لم يضره ذلك، وإن كان عمره إرتد في ذلك الحج عليها، وقد صار قارناً، ويكمل حجه، فإذا فرغ من حجه الأول، أتى بعمره لاحتمال أن يكون إحرامه الأول إنما هو بحجة فقط، فلم يحصل له عمره^(٧).

(١) المراد بالنسكين: الحج، والعمره.

(٢) انظر، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ٢/ ٢٦٩، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣) انظر، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد عبد الرحمن الطرابلسي ٦٥/ ٦٥، المعروف بالحطّاب، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

(٤) انظر، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني ١/ ٦٩٥، تحقيق محمد خليل، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٥) انظر، مواهب الجليل ٦٥/ ٦٥.

(٦) انظر، بدائع الصنائع ٢/ ٢٦٩.

(٧) انظر، مواهب الجليل ٦٥/ ٦٥.

القول الثاني: إذا أحرم بنسك ثم نسيه قبل الطواف، فله صرفه إلى أي أنساك شاء، وهو قول الحنابلة^(١) والمنصوص عن الإمام أحمد أنه يجعله عمرة^(٢)؛ وتعليل ذلك أنه إن صرفه إلى عمرة، وكان المنسي عمرة، فقد أصاب، وإن كان حجا مفرداً، أو قرانا، فله فسخهما إلى العمرة، وإن صرفه إلى القران، وكان المنسي قرانا، فقد أصاب، وإن كان عمرة، فإدخال الحج على العمرة جائز قبل الطواف، فيصير قرانا، وإن كان مفردا، لغا إحرامه بالعمرة، وصح حجه، وسقط فرضه، وإن صرفه إلى الأفراد، وكان مفردا، فقد أصاب، وإن كان متمتعا، فقد أدخل الحج على العمرة، وصار قرانا في الحكم، وفيما بينه وبين الله تعالى، وهو يظن أنه مُفرد، وإن كان قرانا فكذلك^(٣) وسبب الاختلاف: في المسألة الماضية، مبني على الاختلاف في أمر الرسول ﷺ للصحابة في حجة الوداع، الذين لم يكن معهم هدي^(٤) بفسخ الحج إلى عمرة، هل هو للصحابة في تلك السنة خاصة، أم باقٍ لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة، فمن قال إنه محمول على الخصوص، وهم الجمهور قال: لا يجوز فسخ الحج إلى عمرة، وبناء على ذلك قالو: إن من أحرم بنسك ونسيه، يجعله قرانا، أي حجا وعمرة، ويصبح قرانا، ولا يجعله عمرة، ومن قال: إنه محمول على العموم، وهم الحنابلة والظاهرية قال: يجوز فسخ الحج إلى عمرة، وبناء على ذلك: فيجوز عندهم لمن أحرم بنسك ونسيه، أن يصرفه إلى أي الأنساك شاء^(٥).

(١) انظر، المغني لموقف الدين، أبي محمد بن عبد الله ابن قدامة ٩٨/٥، تحقيق عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، مطبعة هجر، القاهرة، ط ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٢) انظر، المرجع السابق.

(٣) انظر، المغني ٩٨/٥.

(٤) الهدي: هو ما يهدي إلى البيت الحرام من النعم، لتتحرر، انظر، النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٩٩٠.

(٥) انظر، بداية المجتهد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد ٢ / ٨٢٢، تحقيق عبد الله العباد، مطبعة دار السلام، ط ١٤١٦هـ - ١٩٩٧م، والمغني ٩٩/٥.

والراجع: أن من أحرم بنسك ونسيه فله أن يصرفه إلى أي الأنساك شاء؛ لأن ديننا الإسلامي دين يسر، قال تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وقال النبي ﷺ ((عفي عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه))^(١) وقتل ﷺ ((يسروا ولا تعسروا))^(٢).

ويرد على القائلين أن من أحرم بنسك ونسيه ينوي القران، بأنه إذا نوى قرانا لم يجزئه عن العمرة، إذ من المحتمل أن يكون المنسي حجا مفردا، وليس له إدخال العمرة على الحج، فيكون صحة العمرة مشكوكا فيها، فلا تسقط من ذمته با لشك^(٣).

المسألة الثانية: من نسي الوقوف بعرفة:

أجمع العلماء على أن الوقوف بعرفة ركن، من أركان الحج^(٤) وأن من فاته الوقوف بها، عمداً، أو نسياناً، أو جهلاً، حتى طلع عليه فجر يوم النحر،

(١) أخرجه ابن ماجه، في باب طلاق المكره، وصححه الألباني، انظر، سنن بن ماجه لمحمد بن يزيد، تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة ص ٣٥٣، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قول النبي ﷺ ((يسروا ولا تعسروا)) انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٢٤/١٠.

(٣) انظر، المغني لابن قدامة ٩٩/٥.

(٤) انظر، بدائع الصنائع ١٨٩/٢، ومدونة الفقه المالكي وأدلته ١٤٠/٢، والمجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ٩٧/٨، تحقيق محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، والمغني ٢٦٧/٥، والإجماع لابن المنذر ص ٢١.

فلا يصح حجه^(١) لقوله ﷺ ((الحج عرفة، فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جُمع^(٢) فقد تم حجه))^(٣).

وجه الاستدلال من الحديث:

قال الكاساني^(٤): والاستدلال به من وجهين: أحدهما: أنه جعل الحج الوقوف بعرفة، فإذا وجد فقد وجد الحج، والشئ الواحد في زمان واحد، لا يكون موجودا، وفائتا.

والثاني: أنه جعل تمام الحج الوقوف بعرفة، وليس المراد منه التمام الذي هو ضد النقصان؛ لأن ذلك لا يثبت بالوقوف وحده، فيدل أن المراد منه خروجه عن احتمال الفوات.

واختلفوا في تحليل من فاتته الوقوف بعرفة بسبب النسيان، أو غيره، على قولين:

(١) انظر، بدائع الصنائع ٢/٣٢٩، وبداية المجتهد ٢/٩١١، والمجموع شرح المذهب ٨/٢١٦، والحاوي الكبير شرح مختصر المزني، لأبي الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي ٥/٢٣٠، تحقيق محمد بكر إسماعيل، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، والمغني ٥/٤٢، والمحلّى شرح المجلى، لأبي محمد على بن أحمد بن حزم ٧/١٤٠، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، والتاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار لأحمد بن قاسم العنسي ١/٣٠٧، دار الحكمة اليمنية، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٢) جُمع: هي المزدلفة، سميت به لأن آدم عليه السلام، وحواء لما أهبطا اجتماعها، وأزدلف إليها أي دنا منها، وروي عن قتادة أنها سميت جمع: لأنها يجمع فيها بين الصلاتين، وقيل وصفت بفعل أهلها: لأنهم يجتمعون بها، ويزد لفون إلى الله، أي يتقربون إليه بالوقوف فيها، وسميت بالمزدلفة إما لاجتماع الناس بها، أو لاقترابهم إلى منى: ولازدلاف الناس منها جميعا: أو للنزول بها في كل زلفة من الليل: ولأنها منزلة وقربة إلى الله: أو لازدلاف آدم إلى حواء بها، انظر، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص ١٦٢، وفتح الباري ٣/٥٢٣.

(٣) أخرجه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب فرض الوقوف بعرفة، وصححه الألباني، انظر، سنن النسائي، لأحمد بن علي النسائي، إختصار أبي عبيدة، ص ٤٦٦، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى.

(٤) انظر، بدائع الصنائع ٢/٣٢٩.

القول الأول: يجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بطواف، وسعي، وحلق أو تقصير، وهو قول الجمهور، (الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) والزيدية^(٥) والظاهرية^(٦)).

وورد ذلك عن عمر، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن الزبير وغيرهم، من الصحابة، والتابعين^(٧) واستدلوا بقوله ﷺ ((الحج عرفة، فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع، فقد تم ججه))^(٨) وبما ورد عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال، لمن فاته الحج ((تحلل بعمل عمرة وعليك الحج من قابل وهدى))^(٩).

القول الثاني: على من فاته الوقوف بعرفة أن يأتي بباقي الأركان، والتوابع، ولا يسقط عنه الرمي، والمبيت بمزدلفة، ومنى، وهو قول المذنبين من الشافعية^(١٠) ورواية عن أحمد بن حنبل^(١١).

(١) انظر، المرجع السابق ٣٣٠/٢.

(٢) انظر، مواهب الجليل ٣٠١/٤.

(٣) انظر، الحاوي الكبير ٣١٧/٥.

(٤) انظر، المغني ٤٢٥/٥.

(٥) انظر، التاج المذهب ٣٠٨/١.

(٦) انظر، المحلى ٦٧/٧.

(٧) انظر، المغني ٤٢٥/٥.

(٨) سبق تخريجه آنفاً.

(٩) أخرجه مالك في الموطأ، انظر، الموطأ للإمام مالك بن أنس، ص ٢٤٥، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، وصححه الألباني في إرواء الغليل، انظر، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني ٣٤٤/٤، نشر المكتبة الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٠) انظر، الحاوي الكبير ٣١٨/٥.

(١١) انظر، المغني ٤٢٥/٥.

وحجتهم: أن العجز عن بعض الأركان لا يوجب سقوط غيره من السنن والهيئات، كما لعجز عن ركن من أركان الصلاة^(١).

المناقشة، والترجيح:

الراجع: القول الأول، وهو أنه يجب على من فاتته الوقوف بعرفة أن يتحلل بطواف، وسعي، وحلق، أو تقصير، ولا يجب عليه أن يأتي بباقي الأركان، والتوابع، كما لمبيت بمزدلفة ومنى، والرمي لأنه يجوز فسخ الحج إلى عمرة من غير فوات، فمع الفوات أولى^(٢)، ويُردُّ على دليل أصحاب القول الثاني: أن العجز عن بعض الأركان، لا يوجب سقوط غيره؛ لأنه ينتقل عما عجز عنه إلى بدل يقوم مقامه، فلم يسقط عنه، وليس كذلك الوقوف في الحج؛ لأنه لا بد له، فسقط عنه توابعه بفواته^(٣).

المسألة الثالثة: القضاء على من فاتته الوقوف بعرفة:

اختلف الفقهاء في القضاء على من فاتته الوقوف بعرفة، بسبب النسيان أو غيره على قولين:

القول الأول: يجب عليه القضاء، ولو كان الحج تطوعاً، وهو قول الجمهور، (الحنفية^(٤) والمالكية^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧)).

وحجتهم: أن الحج يلزم بالشروع فيه، فيصير كالمنذور، بخلاف سائر التطوعات^(٨).

(١) انظر، الحاوي الكبير/٣١٨.

(٢) انظر، المغني ٣١٨/٥.

(٣) انظر، الحاوي الكبير/٣١٨.

(٤) انظر، بدائع الصنائع ٢٣٣٠.

(٥) انظر، مواهب الجليل ٣٠١/٤.

(٦) انظر، الحاوي الكبير/٣٢٠.

(٧) انظر، المغني ٤٢٦/٥.

(٨) انظر، المغني ٤٢٧/٥.

القول الثاني: لا يجب القضاء على من فاتته الحج، بل إن كان فرضاً فعليه بالوجوب السابق، وإن كان نفلاً سقط، وهو قول الظاهرية^(١) والزيدية^(٢) ورواية عن الإمام أحمد^(٣) وروي ذلك عن عطاء^(٤).

وحجتهم: أن النبي ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة، قال ((لو قلت نعم لوجبت))^(٥) فهو دليل على أن الحج الواجب مرة واحدة، ولو وجب القضاء كان أكثر من مرة؛ ولأنه معذور في ترك إتمام حجه، فلم يلزمه القضاء، كما لمحصر؛ ولأنها عبادة تطوع فلم يجب قضاؤها؛ كسائر التطوعات^(٦).

المناقشة والترحح:

الراجع: القول الثاني: وهو أنه لا يجب القضاء على من فاتته الحج، بل إن كان فرضاً فعليه بالوجوب السابق، وإن كان نفلاً سقط؛ لأن أدلتهم صحيحة، وصريحة في عدم إيجاب القضاء لمن حجه تطوعاً؛ ولأنه لم يرد إيجاب الحج لإمرة واحدة في العمر، كما سبق في الحديث الذي استدل به أصحاب القول الثاني؛ ولأن في إلزام القضاء مشقة عظيمة؛ لما فيه من قطع المسافات الطويلة، وإنفاق الأموال الكثيرة^(٧).

(١) انظر، المحلى ١٤٠/٧.

(٢) انظر، التاج المذهب ٩٤/١.

(٣) انظر، المغني ٤٢٦/٥.

(٤) المرجع السابق ٤٢٦/٥.

(٥) سبق تخريج الحديث في ص٤.

(٦) انظر، المغني ٤٢٧/٥.

(٧) انظر، التاج المذهب ٢٩٤/١، والمحلى ١٤٠/٧.

المسألة الرابعة: الهدي^(١) على من فاته الوقوف بعرفة، بسبب النسيان أو غيره:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يلزم الهدي على من فاته الوقوف بعرفة، وهو قول الجمهور، (الحسن بن زياد من الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) والظاهرية^(٦) والزيدية^(٧)).

وحجتهم: ما رواه سليمان بن يسار، أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر، وعمر بن الخطاب ينحرهديه، فقال: يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة، كئنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال عمر: ((اذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك وانحروا هديا إن كان معكم، ثم احلقوا، أو قصروا، وارجعوا، فإذا كان عام قابل فحجوا، واهدوا، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع))^(٨) ولأنه يتحلل قبل وقت التحلل فيلزمه دم، كالمحصر^(٩).

القول الثاني: لا يلزم الهدي على من فاته الوقوف بعرفة، وهو قول الحنفية^(١٠) ورواية عن الإمام أحمد^(١١).

(١) سبق معنى الهدي في ص ٩.

(٢) انظر، بدائع الصنائع ٢/٣٣٠.

(٣) انظر، مواهب الجليل ٤/٣٠١.

(٤) انظر، الحاوي الكبير ٥/٣٢١.

(٥) انظر، المغني ٥/٤٢٧.

(٦) انظر، المحلى ٧/١٤٠.

(٧) انظر، التاج المذهب ١/٣٠٦.

(٨) أخرجه الإمام مالك، في الموطأ، في باب هدي من فاته الحج، برقم ٨٧٠، ص ٢٤٥، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٤/٢٦٠.

(٩) انظر، بدائع الصنائع ٢/٣٣٠.

(١٠) انظر، بدائع الصنائع ٢/٣٣٠.

(١١) انظر، المغني ٥/٤٢٧.

وحجتهم: مارواه ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال ((من وقف بعرفات لبيل فقد أدرك الحج، ومن فاته عرفات لبيل، فقد فاته الحج، فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل))^(١).

وجه الاستدلال من الحديث:

قال: الكاساني: بعد سياقه لهذا الحديث: فمن ادعى زيادة الدم، فقد جعل الكل بعضاً، وهو نسخ أو تغيير، فلا بد له من دليل^(٢) ولأنه لو كان الفوات سبباً لوجوب الهدى، للزم المحصر هديان: للفوات، والإحصار^(٣).

المناقشة والترحيع:

الراجع: قول الجمهور، وهو أنه يلزم الهدى على من فاتته الوقوف بعرفة، ويرد على أصحاب القول الثاني بأن الحديث الذي استدلو به، ضعيف، وعلى فرض صحته فقد ورد في الأثر الذي استدل به الجمهور، زيادة، وهي ((من فاتته الحج فعليه دم)) والذي يزيد أولى بالحفظ ممن لم يزد، كما قاله النووي^(٤) وأما قولهم لو كان الفوات سبباً لوجوب الهدى، للزم المحصر هديان، للفوات، والإحصار، فإن المحصر لم يفت حجه، فإنه يحل قبل فواته^(٥).

(١) أخرجه الدارقطني، في كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة، وقال: إن فيه رحمة بن مصعب، وهو ضعيف، انظر، سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني ٢/٢٦٣، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) انظر، بدائع الصنائع ٢/٣٣١.

(٣) انظر، المغني ٥/٤٢٧.

(٤) انظر، المجموع شرح المذهب ٨/٢٢٠.

(٥) انظر، المغني ٥/٤٢٧.

المسألة الخامسة: إذا وقف الحاج بعرفة، ثم نسي، فدفع قبل غروب الشمس، ثم تذكر، ولم يعد إلى عرفة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: حجه صحيح، وعليه دم^(١) وهو قول الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) والزيدية^(٥).

وحجتهم: قوله ﷺ ((من ترك نسكا فعليه دم))^(٦) ولأنه ترك واجبا؛ فيجب عليه الدم كما لو ترك غيره من واجبات الحج^(٧).
القول الثاني: حجه باطل، وهو قول المالكية^(٨).

وحجتهم: ما رواه ابن عمر -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال ((من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفات بليل، فقد فاتته الحج، فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل))^(٩).

المناقشة، والترجيح:

الراجح: القول الأول، وهو أن الحاج إذا وقف بعرفة، ثم نسي، فدفع قبل غروب الشمس، ثم تذكر، ولم يعد، فحجه صحيح، وعليه دم لقوله ﷺ ((من

(١) المقصود بالدم، شاة يذبحها لمساكين الحرم، انظر، الحاوي الكبير/٥/٢٧٦.

(٢) انظر، فتح القدير شرح الهداية ٢/٣٧٦، وبدائع الصنائع ٢/١٩٣.

(٣) انظر، المجموع شرح المذهب ٨/٩٩، والحاوي الكبير/٥/٢٣٤.

(٤) انظر، المغني ٥/٢٧٣، وكشاف القناع ٢/٣٠٠.

(٥) انظر، التاج المذهب ١/٢٩٤.

(٦) ضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير، وقال إنه ثبت موقوفاً عن ابن عباس، انظر، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٣/١٣٨.

(٧) انظر، بدائع الصنائع ٢/١٩٣.

(٨) انظر، مواهب الجليل ٤/١٣١، وحا شية الدسوقي على الشرح الكبير، لأحمد الدردير ٢/٥٨، دار الفكر،

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، والقوانين الفقهية ص ٩٠.

(٩) سبق تخريجه في ص ١٤٠.

شهد صلاتنا هذه، ووقف معنحتى ندفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا، أو نهارا، فقد تم حجه، وقضى تفته^(١) ولأنه وقف فى زمن الوقوف، فأجزأه، ويكون عليه دم؛ لأنه ترك، واجبا من واجبات الحج، وهو الدفع من عرفات بعد غروب الشمس^(٢) وأما الحديث الذي استدل به المالكية فضعيف وعلى فرض صحته خص فيه الليل بالذكر؛ لأن الفوات يتعلق به إذا كان يوجد بعد النهار، فهو آخر وقت الوقوف، كما قال ﷺ ((من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر))^(٣).

المسألة السادسة: إذا وقف الحاج بعرفة، ثم نسي، فدفع قبل غروب الشمس، ثم تذكر، وعاد قبل الغروب، ثم دفع بعد الغروب:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ليس عليه دم، وهو قول الجمهور (الحنفية)^(٤) والمالكية^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧).

(١) التفث: هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حل: كقص الشارب، والأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقيل هو إذهاب الشعث والدرن، والوسخ مطلقا، انظر، النهاية في غريب الحديث والأثر ص ١١٠.

(٢) أخرجه الترمذي في باب ماجاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، وصححه الألباني، انظر، سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة ص ٢١٥، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى.

(٣) انظر، المغني ٥/٢٧٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٥/١٠٤.

(٥) انظر، بدائع الصنائع ٢/١٩٣.

(٦) انظر، مواهب الجليل ٤/١٣١، وحاشية الدسوقي ٢/٥٨.

(٧) انظر، المجموع شرح المذهب ٨/٩٩.

(٨) انظر، المغني ٥/٢٧٣.

وحجتهم: أن الحاج إذا تذكر وعاد قبل الغروب، ثم دفع بعد الغروب، فقد أتى بالواجب، وهو الجمع بين الوقوف في الليل والنهار، فلم يجب عليه دم؛ كمن تجاوز الميقات غير محرم، ثم رجع فأحرم منه^(١).
القول الثاني: عليه دم، وهو قول الزيدية^(٢)، وزفر من الحنفية^(٣) وبه قال أبو ثور^(٤).

وحجتهم: أنه بالدفع قبل الغروب لزمه الدم، فلم يسقط برجوعه؛ كما لو عاد بعد غروب الشمس^(٥).

والراجع: قول الجمهور؛ لأنه استدرك المتروك.

المسألة السابعة: إذا وقف الحاج بعرفة، ثم نسي، فدفع قبل غروب الشمس، ثم تذكر وعاد بعد غروب الشمس:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ليس عليه دم، وهو قول المالكية^(٦) والشافعية^(٧) والظاهرية^(٨).

وحجتهم: أنه جمع في الوقوف بين الليل، والنهار، فأشبهه إذا وقف بها إلى أن غربت الشمس^(٩).

(١) انظر، المرجع السابق ٢٧٤/٥.

(٢) انظر، التاج المذهب ٢٩٤/١.

(٣) انظر، بدائع الصنائع ١٩٣/٢.

(٤) انظر، المغني ٢٧٤/٥.

(٥) انظر، المغني ٢٧٤/٥.

(٦) انظر، مواهب الجليل ١٣١/٤، وحاشية الدسوقي ٥٨/٢.

(٧) انظر، المجموع شرح المذهب ٩٩/٨، والحاوي الكبير ٢٣٤/٥.

(٨) انظر، المحلى ٨/٧.

(٩) انظر، المجموع ٩٩/٨.

القول الثاني: عليه دم، وهو قول الحنفية^(١) والحنابلة^(٢) والزيدية^(٣).
وحجتهم: أنه عليه الوقوف حال الغروب، وقد فاتته بخروجه فوجب عليه دم^(٤).

والراجع: القول الأول، وهو أن الحاج إذا وقف بعرفة، ثم نسي فدفع قبل غروب الشمس، ثم تذكر عاد بعد غروب الشمس، فليس عليه دم، لقوله ﷺ ((الحج عرفة، فمن أدرك ليلة عرفات قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجة))^(٥).

المسألة الثامنة: من نسي السعي بين الصفا والمروة:

السعي واجب عند الحنفية^(٦) والزيدية^(٧) وركن عند جمهور الفقهاء^(٨) عدا رواية عن أحمد أنه سنة، لا يجب بتركه دم^(٩) وروي ذلك عن ابن عباس، وأنس وابن الزبير وابن سيرين^(١٠) لقوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]

وجه الاستدلال من الآية: أن نفي الحرج عن فاعله، دليل على عدم وجوبه، فإن هذا رتبة المباح^(١١) وقالوا، إنما ثبتت سنيته بقوله تعالى ﴿مِنْ شَعَائِرِ

(١) انظر، بدائع الصنائع ١٩٣/٢.

(٢) انظر، المغني ٢٧٤/٥، و، كشف القناع ٣٠٠/٢.

(٣) انظر، التاج المذهب ٢٩٤/١.

(٤) انظر، المغني ٢٧٤/٥.

(٥) سبق تخريجه في ص ١١.

(٦) انظر، بدائع الصنائع ٢٠١/٢.

(٧) انظر، التاج المذهب ٢٩٠/١.

(٨) انظر، حاشية الدسوقي ٢٠٥/٢، والمجموع ٨١/٨، والمغني ٢٣٩/٥.

(٩) انظر، المغني ٢٣٩/٥.

(١٠) انظر، المرجع السابق ٢٣٩/٥.

(١١) ابن قدامة، المغني ٢٣٩/٥.

اللَّهُ^(١)، وحجة الجمهور، قوله ﷺ ((اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي))^(٢) وما ذهب إليه الجمهور هو الراجح؛ لما ورد عن عائشة أنها قالت ((طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون يعني بين الصفا والمروة فكانت سنة فلعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة))^(٣).

وأما الآية التي استدلت بها من قال بأن السعي سنة، فإنها نزلت لما تخرج بعض الصحابة، من السعي بين الصفا، والمروة، لوجود صنمين عليهما، كان أهل الجاهلية يسعون لهما، فنزلت الآية تبين رفع الإثم على من سعى بين الصفا والمروة، مادام قصده من السعي وجه الله، وليس من أجل الصنمين^(٤) فمن نسي السعي بين الصفا والمروة، وعاد إلى بلده، فعند الجمهور القائلين بأن السعي ركن، عليه أن يرجع، ويسعى مهما بعد مكانه^(٥) أمّا الحنفية، فعندهم إذا كان لم يرجع إلى أهله، فإنه يسعي، ولا شيء عليه، وإن كان قد رجع إلى أهله، فعليه دم، وإن عاد وسعى فليس عليه شيء؛ لأنه تدارك الترك؛ ولأن السعي عندهم واجب يجبر بالدم^(٦).

والراجح: قول الجمهور؛ لأن السعي ركن والركن لا يجبر بالدم.

(١) المرجع السابق ٢٣٩/٥.

(٢) أخرجه الدارقطني، في كتاب الحج، باب ما جاء في الصفا والمروة، والسعي بينهما، انظر، سنن الدارقطني، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٢٧٠/٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب بيان السعي بين الصفا والمروة، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠/٩.

(٤) انظر، فتح الباري ٤٩٨/٣، والجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي ١٤٢/٢، دار البيان الحديثة، ط ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

(٥) انظر، مراجع الجمهور السابقة آنفاً.

(٦) انظر، بدائع الصنائع ١١٨/٢.

المسألة التاسعة: من نسي فسعى قبل الطواف:

السعي تبع للطواف، لا يصح إلا أن يتقدمه طواف، عند جمهور الفقهاء^(١). وحجتهم: فعله ﷺ فإنه سعى بعد الطواف، فقد روى جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - ((أن النبي ﷺ لما فرغ من الطواف صلى ركعتين خلف المقام، ثم عاد إلى الحجر فاستلمه، وخرج من باب الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ ((إن الصفا والمروة من شعائر الله)) أبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره، وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، ثم دعا بين ذلك، قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا))^(٢) وعن الإمام أحمد يجزئه إن كان ناسياً، وإن كان عمداً لم يجزئه سعيه^(٣)؛ لأن النبي ﷺ لمّا سئل عن التقديم والتأخير، في حال الجهل، والنسيان، قال (لا حرج) فعن ابن شريك - رضي الله عنه - قال ((خرجت مع رسول الله ﷺ فكان الناس يأتونه، فمن قائل يا رسول الله سعت قبل أن أطوف، أو أخرت شيئاً، أو قد مت شيئاً، فكان يقول: لا حرج))^(٤).

والراجع: قول الجمهور: لأن رسول الله ﷺ لم يسع قط، إلا عقب طواف، وقد طاف ولم يسع بعده، ولو جاز السعي من غير أن يتقدمه طواف؛ لفعله ﷺ.

(١) انظر، بدائع الصنائع ١١٨/٢، وحاشية الدسوقي ٥٤/٢، والمجموع ٨٢/٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٦/٨.

(٣) انظر، المغني ٢٤٠/٥.

(٤) أخرجه أبو داود، في كتاب الحج، باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء، وصححه الألباني، انظر، سنن أبي داود، تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة ص ٣٠٧، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى.

ولومرة؛ ليدل به على الجواز^(١) وأما ما ورد في حديث شريك ((سعت قبل أن أطوف)) فقد قال الخطابي وغيره إن معناه (سعت بعد طواف القدوم، وقبل طواف الإفاضة)^(٢).

المسألة العاشرة: من نسي بعض أشواط السعي:

اختلف الفقهاء فيمن نسي بعض أشواط السعي على قولين:

القول الأول: من نسي بعض أشواط السعي، فلم يصح حجه، وعليه أن يكمل مانسي، وهو قول المالكية^(٣) والشافعية^(٤).

وحجتهم: أن السعي فرض، لا يتم الحج، والعمرة إلا به^(٥).

القول الثاني: من نسي أربعة أشواط، عليه دم، ومن نسي ثلاثة أشواط أطعم، لكل شوط، مسكينا نصف صاع^(٦) من بر، وهو قول الحنفية^(٧).

وحجتهم: على وجوب الدم لمن نسي أربعة أشواط، أن كل ماوجب في جميعه دم، يجب في أكثره دم، كالطواف، ورمي الجمار، وحجتهم: على الإطعام لمن ترك ثلاثة أشواط فأقل، أن كل ما يكون في جميعه دم يكون في أقله صدقة^(٨).

(١) انظر، الحاوي الكبير/٥/٢٠٨.

(٢) انظر، المجموع/٨/٨٢.

(٣) انظر، مواهب الجليل/٤/١١٨، ومدونة الفقه المالكي وأدلته/٢/١٣٤.

(٤) انظر، المجموع/٨/٨١، والحاوي الكبير/٥/٢١٢.

(٥) انظر، مواهب الجليل/٤/١١٨، ومدونة الفقه المالكي وأدلته/٢/١٣٤.

(٦) الصاع مكيال المدينة، تقديره الحبوب، وسعته أربعة أمداد، والمد هو ما يملأ الكفين، انظر، النهاية في غريب الحديث ص٥٢٤.

(٧) انظر، المبسوط، لشمس الدين السرخسي ٤/١١١، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٩٠هـ - ١٩٨٩م.

(٨) انظر، بدائع الصنائع/٢/٢٠٣.

والراجع: القول الأول؛ لأن السعي ركن من أركان الحج عند الجمهور، كما سبق^(١) وترك الجزء كترك الكل.

المسألة الحادية عشرة: من نسي طواف الإفاضة (الزيارة)^(٢)؛

اتفق الفقهاء^(٣) على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يتم إلا به، لقوله تعالى ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾ [الحج: ٢٩] والمراد منه طواف الزيارة بالإجماع؛ ولأنه تعالى أمر الكل بالطواف فيقضي الوجوب على الكل، وطواف القدوم لا يجب أصلاً، وطواف الوداع لا يجب على الكل؛ لأنه لا يجب على أهل مكة، فيتعين طواف الإفاضة مراد ابالآية^(٤) ولما روته عائشة - رضي الله عنها - أن صفية - رضي الله عنها - حاضت، فقال النبي ﷺ ((أحابتنا هي؟ قلت يارسول الله إنها قد أفاضت قال: فلا إذا))^(٥).

فدل على أنه لابد من فعله، وأنه ركن، لا يجوز تركه، وأنه حابس لمن لم يأت به^(٦).

واختلف الفقهاء فيمن نسي طواف الإفاضة على قولين:

القول الأول: من نسي طواف الإفاضة، فإن ذكر وهو في مكة أتى به، وإن ذكره قد عاد إلى بلده عليه أن يعود فيأتي به، وإن كان قد طاف طواف

(١) سبق ذلك في ص ١٧.

(٢) سمي طواف الإفاضة؛ لأن الحاج يأتي به عند إفاضته من منى إلى مكة، ويسمى طواف الزيارة؛ لأن الحاج يأتي من منى، فيزور البيت، ولا يقيم بمكة، بل يعود إلى منى، انظر، المبدع ٢٤٧/٣.

(٣) انظر، بدائع الصنائع ١٩٣/٢، ومواهب الجليل ١١٥/٤، والمجموع ١٥٧/٨، والمغني ٣١٦/٥.

(٤) انظر، بدائع الصنائع ١٩٣/٢.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٨٦/٣، ومسلم في كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٧٨/٩.

(٦) انظر، المجموع ١٥٧/٨، والحاوي الكبير ٢٥٩/٥، والمغني ٣٤٥/٥.

الوداع أجزاءً عن طواف الإفاضة، وعليه دم لطواف الوداع وهو قول المالكية^(١) والشافعية^(٢).

وحجتهم: أن أركان الحج إذا تطوع بها وكان عليه فرض من جنسها، انصرفت إلى مفروضها، وكما لو أحرم بتطوع الحج والعمرة، وعليه فرضهما، فإنه ينعقد الفرض، وأركان الحج لا تحتاج إلى تعيين النية، بدليل الوقوف، والإحرام، والسعي، وهذا من أركان الحج، فلا يفتقر إلى تعيين، ونية الحج مشتملة على جميع أفعاله، ولا يصح فعل غير الحج في زمان الحج، فلما صح الطواف في نفسه، وجب أن يحكم أنه طواف الإفاضة^(٣).

القول الثاني: من نسي طواف الإفاضة، فإن ذكر وهو في مكة أتى به، وإن ذكر وقد عاد إلى بلده، فعليه أن يعود فيأتي به، وإن كان قد طاف طواف الوداع لا يجزي عنه، وهو قول الحنفية^(٤) والحنابلة^(٥) وعليه عند الحنيفة دم؛ لتأخير الطواف عن وقته^(٦).

وحجتهم: في عدم جواز طواف الوداع عن طواف الإفاضة، أن تعيين النية شرط في الطواف وقا لوا: إن أركان الحج لا يجزي عنهما البذل، ولا يقوم غيرها مقامها، بل يجب الإتيان بعينها، كالوقوف بعرفة^(٧).

(١) انظر، مواهب الجليل ١٢٤/٥.

(٢) انظر، المجموع ٦٠/٨، والحاوي الكبير ٢٦٠/٥.

(٣) انظر، مواهب الجليل ١٢٤/٤، والمجموع ٦٠/٨، والحاوي الكبير ٢٦٠/٥.

(٤) انظر، بدائع الصنائع ٢٠١/٢.

(٥) انظر، المغني ٣٤٥/٥.

(٦) انظر، بدائع الصنائع ٢٠١/٢.

(٧) انظر، المرجعين السابقين.

والراجح: أن من نسي طواف الإفاضة، فعليه أن يأتي به، ولو كان قد عاد إلى بلده، ولا يجزئه غير ذلك؛ لقوله ﷺ في حديث عائشة السابق^(١) ((أحابتنا هي؟)) فإنه يدل على أن طواف الإفاضة حابس لمن لم يأت به.

المسألة الثانية عشرة: من نسي بعض أشواط طواف الإفاضة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: من نسي بعض الطواف فهو كما لو ترك جميعه، فيجب عليه أن يأتي به ولو عاد إلى بلده، ولا يجبر بالدم، وهو قول المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤).

القول الثاني: للحنفية فقالوا، لو نسي ثلاثة أشواط يكون هو والذي لم يطف سواء؛ لأن الأقل لا يقوم مقام الكل، وإن طاف أربعة أشواط، ثم رجع وطاف جاز؛ لأنه جبر النقص بجنسه، وإن بعث شاة جاز أيضا؛ لأن النقص يسير فيجبر بالشاة، والأفضل أن يبعث بالشاة؛ لأن الشاة تجبر النقص، وتتفع الفقراء، وتدفع عنه مشقة الرجوع، وإن كان بمكة فالرجوع أفضل؛ لأنه جبر الشيء بجنسه، فكان أولى^(٥).

والراجح: القول الأول؛ لأن النبي ﷺ بين الطواف المأمور به سبعا^(٦)، فلا يجوز النقص منه، كالصلاة^(٧).

(١) سبق في ص ٢٠.

(٢) انظر، مواهب الجليل ٩٠/٤.

(٣) انظر، المجموع ٢٣/٨.

(٤) انظر، المغني ٣٤٦/٥.

(٥) انظر، بدائع الصنائع ٢٠١/٢.

(٦) بين ذلك بفعله كما في حديث جابر الذي سبق ذكره في ص ١٨.

(٧) انظر، المجموع ٢٣/٨.

المبحث الثالث: أثر النسيان في واجبات الحج^(١):

ويتضمن سبع مسائل:

المسألة الأولى: من تجاوز الميقات ناسياً:

إذا أتى الحاج إلى الميقات، وهو يريد الحج، أو العمرة، فلم يجزأن يجاوزه حتى يحرم؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ ((وَقَتَّ لأهل المدينة ذا الحليفة^(٢)، ولأهل الشام الحجفة^(٣) ولأهل نجد قرناً^(٤) ولأهل اليمن يللم^(٥)) وقال: هذه المواقيت لأهلها، ولكل من أتى عليها، من غير أهلها، ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان داره دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة يهلون من مكة))^(٦) وقد اتفق الحنفية^(٧) والمالكية^(٨) والشافعية^(٩)

(١) الواجب لغة: بمعنى الساقط والثابت واللازم، انظر، القاموس المحيط: ٥٧٤/٥، والمصباح المنير: ٦٤٨/٢، وشرعاهو ماطلب الشارع فعله من المكلف على وجه الحتم والإزم، انظر، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للأسنوي ٤١/١، مطبعة محمد على صبيح، القاهرة.

والفرق بين الواجب والركن، أن الواجب يثاب المكلف على فعله، ويعاقب على تركه، وفي باب الحج يجبر بالدم، وأما الركن فهو المكون للشيء فبدونه يبطل ذلك الشيء، وفي باب الحج يبطل الحج إذا فقد ركناً من أركانه، ولا يجبر بالدم، انظر، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ٤١/١، وبدائع الصنائع ٢٤٨/٢، والمجموع شرح المذهب ٩٧/٨، والمغني لابن قدامة ٢٦٧/٥.

(٢) تسمى الآن أبار على تبعد عن مكة بـ (٤١٠ كم)، وهي أبعد المراقيت عن مكة، انظر، الحج، للدكتور عبد الله بن محمد الطيار ص ٥٧، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٣) وهي الآن خراب، وصار الناس اليوم يحرمون من المكان الذي يسمى رابغا، ويبعد عن مكة بـ (٢٠٠)، انظر، المرجع السابق.

(٤) يسمى قرن المنازل، وقرن الثعالب، يبعد عن مكة بـ (٧٠ كم) ويسمى الآن السيل، انظر، المرجع السابق.

(٥) تبعد عن مكة بـ (٧٠ كم)، انظر، المرجع السابق.

(٦) سبق تخريجه في ص ٨.

(٧) انظر، بدائع الصنائع ٢٤٨/٢.

(٨) انظر، مواهب الجليل ٥٩/٤.

(٩) انظر، المجموع ١٨٢/٧.

والحنابلة^(١) على أن من جاوز الميقات نا سياً ، أو جاهلاً ، ثم رجع قبل أن يحرم ، فأحرم من الميقات ، فلا شيء عليه ؛لأنه أحرم من الميقات الذي أمر بالإحرام منه ، فلم يلزمه شيء ، كمالو لم يتجاوز^(٢) واتفقوا على أن من لم يرجع لعذر : كمرض ، أو خوف ، أو فوات رفقة ، أو ضيق الوقت فعليه دم^(٣) واتفقوا أيضاً على أن من جاوز الميقات بغير إحرام ، ثم أحرم بعد مجاوزته للميقات ولم يرجع إلى الميقات حتى طاف شوطاً ، أو شوطين ، أو وقف بعرفة فعليه دم^(٤) لما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال : ((من ترك نسكا فعليه دم))^(٥) ولأنه أحرم دون ميقاته فاستقر عليه الدم ، كمالو لم يرجع^(٦) .

المسألة الثانية : من نسي وطاف بغير وضوء :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : لا يصح طواف من نسي وطاف بغير وضوء ، وهو قول المالكية^(٧) والشافعية^(٨) والحنابلة^(٩) .

وحجتهم : أن الطهارة شرط في صحة الطواف ؛لأنه يشبه الصلاة ، فقد شبهه النبي ﷺ بالصلاة فقال ((الطواف بالبيت صلاة ، إلا أنه رخص فيه الكلام ، فمن

(١) انظر ، المغني ٥/٦٩ .

(٢) انظر ، المرجع السابق .

(٣) انظر ، المبسوط ٥/٧٣ ، وحاشية الدسوقي ٢/٣٩ ، والمجموع ٧/١٨٢ ، والمغني ٥/٦٩ .

(٤) انظر ، المراجع السابقة .

(٥) سبق تخريجه في ص ١٥ .

(٦) انظر ، المغني ٥/٦٩ .

(٧) انظر ، حاشية الدسوقي ٢/٥٥ ، ومواهب الجليل ٤/١٢٣ ، ومدة الفقه المالكي وأدلته ٢/١١٨ .

(٨) انظر ، المجموع شرح المذهب ٨/١٦ ، ولحاوي الكبير ٥/١٩٠ .

(٩) انظر ، المغني ٥/٢٢٣ .

تكلم لايتكلم (الابخير))^(١)، فيشترط فيه من الوضوء، وإزالة النجاسة، ما يشترط في الصلاة^(٢).

القول الثاني: يصح طواف من نسي وطاف بغير وضوء، وهو قول الإمام أحمد في رواية عنه^(٣)، وقال الحنفية إذا طاف بغير طهارة، فمادام بمكة يجب عليه الإعادة، وإن عاد إلى بلده عليه دم^(٤).

وحجتهم: قوله تعالى ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

وجه الاستدلال من الآية: أن الله تعالى أمر فيها بالطواف مطلقاً عن شرط الطهارة، ولايجوز تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد^(٥)؛ لأن الطواف ركن الحج، فوجب ألا تكون الطهارة من شرطه، كالسعي والوقوف بعرفة^(٦).

المناقشة والترجيح:

الراجع: القول الأول، للحديث الذي استدلوا به، وهو قوله ﷺ ((الطواف بالبيت صلاة))، ولفعله ﷺ فقد ورد من حديث عائشة ((أن أول شيء بدأ به حين قدم مكة، أنه توضأ ثم طاف بالبيت))^(٧)، وقال ﷺ لعائشة ((لاتطوفي بالبيت حتى تطهري))^(٨)، ويرد على استدلال أصحاب القول الثاني، بأن الآية مجملة

(١) أخرجه الترمذي في سننه، في باب ماجاء في الكلام في الطواف، وصححه الألباني، انظر، سنن الترمذي

تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة ص ٢٣.

(٢) انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته ١٨٨/٢.

(٣) انظر، المغني ٢٢٣/٥.

(٤) انظر، بدائع الصنائع ١٦٩/٢، انظر، فتح القدير ٤٥٩/٢.

(٥) انظر، بدائع الصنائع ١٩٦/٢.

(٦) انظر، الحاوي الكبير ١٩٠/٥.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج، باب الطواف على وضوء، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٤٩٦/٣.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٠٢/٣.

بينها النبي ﷺ بفعله، حيث لم يطف إلا بطهارة كما سبق في حديث عائشة، وأما قياسهم الطواف على السعي، والوقوف بعرفة، فهو قياس مع الفارق، ولا يصح؛ لأن الطهارة لما لم تكن واجبة في السعي، والوقوف، لم تكن شرطاً في صحة السعي، والوقوف، ولما كانت الطهارة واجبة في الطواف، كانت شرطاً في صحة الطواف^(١).

المسألة الثالثة: من نسي ركعتي الطواف:

ركعتا الطواف واجبة في الطواف الواجب عند الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) وقول عند الشافعية^(٤) وسنة مؤكدة عند الحنابلة^(٥) وقول عند الشافعية^(٦)، فمن نسيهما فلا شيء عليه عند من يقول بسنيتهما، وإذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عنهما، وعند من يقول بوجوبهما يجب عليه أن يقضيهما في الحرم، وغيره، إلا أن المالكية قالوا: إذا قضاهما في غير الحرم، وجب عليه دم^(٧).

والراجع: أن من نسي ركعتي الطواف يقضيهما في الحرم وغيره، ولا تجزئ، عنهما المكتوبة؛ لما ورد ((أن عمر - رضي الله عنه - لما طاف بالبيت نظر، وإذا بالشمس لم يتم طلوعها، فركب حتى أناخ بذي طوى فصلاهما هناك))^(٨)؛ ولأن

(١) انظر، الحاوي الكبير ١٩١/٥.

(٢) انظر، فتح القدير ٣٥٩/٢، وبدائع الصنائع ٢٢٣/٢.

(٣) انظر، حاشية الدسوقي ٦٥/٢، ومدة الفقه المالكي وأدلته ١٢٢/٢، واماوهاب الجليل ١٢٢/٤.

(٤) انظر، المجموع ٥٦/٨، والحاوي الكبير ٢٠٤/٥.

(٥) انظر، المغني ٢٣٢/٥.

(٦) انظر، المجموع ٥٦/٨.

(٧) انظر، المراجع السابقة.

(٨) قال النووي في المجموع، وأما حديث عمر وصلاته بذي طوى فصحيح، رواه مالك في الموطأ بإسناد على شرط البخاري ومسلم، انظر، المجموع ٥٥/٨، وموطأ الامام مالك ص ٢٣٥.

ركعتي الطواف ليست بأؤكد من سائر المفروضات، فلمَّا لم يختص شيء من الفرائض بموضع، فركعتا الطواف أولى أن لاتختص بموضع^(١).

المسألة الرابعة: من نسي طواف القدوم^(٢):

طواف القدوم سنة عند الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) وأما المالكية فعندهم قولان في المذهب، المشهور منهما أنه واجب، وغير المشهور أنه سنة^(٦) واتفق الجميع على أن من تركه ناسيالا شيء عليه^(٧).

المسألة الخامسة: من نسي رمي الجمار، أو نسي رمي بعض منها:

اتفق الحنفية^(٨) والمالكية^(٩) والشافعية^(١٠) والحنابلة^(١١) على أن رمي الجمار واجب، واتفقوا أيضا على أن من نسي رميها كلها، أو نسي رمي بعض منها حتى فات وقت الرمي، فعليه دم^(١٢).

واختلفوا فيمن نسي رمي الجمار، أو نسي رمي بعض منها، ولم يذكر إلا آخر أيام التشريق: على قولين:

(١) انظر، الحاوي الكبير/٥/٢٠٤.

(٢) سمي بذلك؛ لأنه يكون عندما يقدم الجاج مكة، انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته/٢/١١٤.

(٣) انظر، بدائع الصنائع/٢/٢٢٦.

(٤) انظر، المجموع/٨/١٢.

(٥) انظر، المغني/٥/٣١٦.

(٦) انظر، مواهب الجليل/٤/١١٥.

(٧) انظر، المراجع السابقة.

(٨) انظر، بدائع الصنائع/٢/٢١٠.

(٩) انظر، حاشية الدسوقي/٢/٧٤.

(١٠) انظر، الحاوي الكبير/٥/٢٦٥.

(١١) انظر، المغني/٥/٣٨٠.

(١٢) أنظر، المراجع السابقة.

القول الأول: لا يصح أن يقضي مافاته وعليه دم، وهو قول أبي حنيفة^(١) والمالكية^(٢) والحنابلة^(٣) وقول للشافعية^(٤).

وحجتهم: أن الرمي في أيام منى مؤقت، فلو كان جميعها وقتاً لرمي الأيام كلها، لجازله في اليوم الأول أن

يرمي عن جميع الأيام؛ لأنه وقت لها، ولما لم يكن اليوم الأول وقتاً لرمي جميعها إجماعاً، لم يكن اليوم الآخر وقتاً لرمي جميعها، ويستوي في ذلك العامد، والناسي، ويجب عليه شاة؛ لأنه ترك من مناسكه ما لا يفسد الحج بتركه، كالمبيت بمنى^(٥).

القول الثاني: من نسي رمي الجمار أو نسي رمي بعض منها، يقضي ما فاتته، وليس عليه دم، وهو قول أبي يوسف، ومحمد من الحنفية^(٦) وقول للشافعية^(٧). وحجتهم: ما رواه أبو البداح بن عدي عن أبيه، أن النبي ﷺ ((رخص للرعاة أن يرموا يوماً، ويدعوا يوماً))^(٨).

والراجع: القول الأول، وهو أن من نسي رمي الجمار أو نسي رمي بعض منها، ولم يذكر إلا آخر أيام التشريق فلا يصح أن يقضي مافاته؛ لأن الرمي أيام منى مؤقت والمناسك المؤقتة لا تقضى بعد فوات أوقاتها^(٩)، وعليه دم؛ لتركه

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/٢١٠.

(٢) انظر، حاشية الدسوقي ٢/٧٤.

(٣) انظر، المغني ٥/٣٨٠.

(٤) انظر، الحاوي الكبير ٥/٢٦٥.

(٥) انظر، الحاوي الكبير ٥/٢٦٥، والمغني ٥/٢٨٠.

(٦) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢١٠.

(٧) انظر، الحاوي الكبير ٥/٢٦٥.

(٨) أخرجه الترمذي في باب ماجاء في الرخصة للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً، وصححه الألباني، انظر، سنن

الترمذي تخريج وتعليق الألباني إختصار أبي عبيدة ص ٢٢٩.

(٩) انظر، الحاوي الكبير ٥/٢٦٤.

الواجب عن وقته، ويرد على ما استدل به أصحاب القول الثاني، من ترخيصه ﷺ لرعاة الإبل، أن ذالك كان لعذر: وهو رعي الإبل.

المسألة السادسة: من نسي المبيت بمنى:

اتفق الأئمة الأربعة على أن من ترك المبيت بمنى ليلة التروية^(١) فليس عليه دم^(٢)، واختلفوا في وجوب الدم على من ترك المبيت بها ليالي التشريق^(٣) على قولين:

القول الأول: من ترك المبيت بمنى عمداً أو نسياناً فعليه دم، وهو قول المالكية^(٤) والشافعية^(٥) ورواية عن الإمام أحمد^(٦).

وحجتهم: فعل الرسول ﷺ، فقد ورد عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي التشريق^(٧).

القول الثاني: من ترك المبيت بمنى ليالي التشريق، عمداً، أو نسياناً، فليس عليه دم، وهو قول الحنفية^(٨) ورواية عن الإمام أحمد^(٩).

(١) المقصود بالتروية، يوم الثامن من ذي الحجة، سميت بذلك: لأن الناس كانوا يروون فيها إبلهم، ويتروون من الماء: لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار، ولا عيون، انظر، فتح الباري ٣/٥٠٧.

(٢) انظر، فتح القدير ٢/٣٦٨، ومواهب الجليل ٤/١٦٧، والحاوي الكبير ٥/٢٢٣، والمغني ٥/٢٦٢.

(٣) هي الثلاثة الأيام التي تلي عيد النحر، سميت بذلك من تشريق اللحم، وهو تقديره وبسطه في الشمس ليجف، ولأن لحوم الأضاحي كانت تشرق فيها بمنى، وقيل سميت به، لأن الهدى والضحايا لا تتحر حتى تشرق الشمس أي تطلع، انظر، النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٤٧٠.

(٤) انظر، حاشية الدسوقي ٢/٧٦.

(٥) انظر، معني المحتاج ١/٧٤٠.

(٦) انظر، المغني ٥/٣٢٥.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، وصححه الألباني، انظر، سنن أبي داود، تخريج وتعليق الألباني اختصار أبي عبيدة ص ٣٠٠.

(٨) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٣٩.

(٩) ابن قدامة، المغني ٥/٣٢٤.

وحجتهم: ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: استأذن العباس رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبیت بمكة ليالي منى من أجل سقايتها، فأذن له^(١)، وقالوا لو كان المبيت واجبالم يرخص النبي ﷺ للعباس، في تركه، وفعل النبي ﷺ محمول على السنة، توفيقا بين الدليلين^(٢).

والراجح: أن من نسي المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، فعليه دم؛ لحديث عائشة - رضي الله عنهما - الذي سبق ذكره في أدلة أصحاب القول الأول، ولفعله ﷺ^(٣).

المسألة السابعة: من نسي، طواف الوداع^(٤) :

طواف الوداع واجب عند الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) وقول عند الشافعية^(٧) وسنة عند المالكية^(٨) وقول عند الشافعية^(٩) فمن نسيه يلزمه دم عند من يقول بوجوبه، وليس عليه شيء عند من يقول بسنيته^(١٠).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج، باب سقاية الحاج، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣/٤٩٠، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٩/٦٢٠.

(٢) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٣٩.

(٣) كما في حديث جابر الطويل الذي سبق ذكره في ص ١٨.

(٤) سمي طواف الوداع بذلك؛ لأنه يكون لتوديع البيت، وسمي طواف الصدر، لأنه يقع عند صدورر الحجاج، ورجوعهم إلى أوطانهم، انظر، بدائع الصنائع ٢/٢١٥.

(٥) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٢٦.

(٦) انظر، المغني ٥/٣١٦.

(٧) انظر، المجموع ١٨/١٣.

(٨) انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته ٢/١١٦.

(٩) انظر، المجموع ١٨/١٣.

(١٠) انظر، المراجع السابقة.

المبحث الرابع: أثر النسيان في سنن^(١) الحج:

ويشتمل على خمس مسائل:

المسألة الأولى: من نسي غسل الإحرام:

اتفق الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) والظاهرية^(٦) على أن غسل الإحرام سنة، ودليل سنيته، مارواه خارجة، عن زيد بن ثابت عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ ((تجرد لإهلاله، واغتسل))^(٧)، وثبت أن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس، وهي نفساء أن تغتسل، عند الإحرام^(٨) وأمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال^(٩) بالحج، وهي حائض^(١٠)، وحكي عن الحسن البصري أنه قال (إذا

(١) السنة لغة: الطريقة المعتادة، انظر، لسان العرب ١٣/٢٢٥، والقاموس المحيط ٤/٢٣٩، ومختار الصحاح ص ٣١٧، وفي اصطلاح الفقهاء تطلق على ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب، انظر، شرح الكوكب المنير، لأحمد بن عبد العزيز الفتوحى ٢/١٦٠، مكتبة السنة المحمدية بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ - ١٩٣٥م.

والفرق بين السنة والواجب والركن، هو أن السنة مقابل الواجب، ويثاب المكلف على فعلها، ولا يعاقب على تركها وفي الحج لاشيء على من تركها، والواجب يثاب المكلف على فعله، ويعاقب على تركه، وفي الحج يجبر بالدم، وأما الركن فهو المكون للشيء، ويبطل الحج بدونه إذا ترك، انظر، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ١/٤١، وبدائع الصنائع ٢/٢٤٨، والمجموع شرح المذهب ٨/٩٧، والمغني لابن قدامة ٥/٣٦٧.

(٢) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢١٧.

(٣) انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته ٢/١٠٧.

(٤) انظر، المجموع ٧/١٠٧.

(٥) انظر، المغني ٥/٧٥.

(٦) انظر، المحلى ٧/٤٢.

(٧) أخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب ماجاء في الاغتسال عند الإحرام، وصححه الألباني، أنظر، سنن الترمذي، تخرج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة ص ٢٠٣.

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج باب إحرام النفساء واغتسالها، أنظر، صحيح مسلم بشرح النووي.

(٩) الإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم بالحج إذا لبى ورفع صوته، أنظر، النهاية في غريب الحديث ص ٩٩٦.

(١٠) أخرجه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب في المهلة بالعمرة، تحيض وتخاف فوات الحج، وصححه الألباني، انظر، سنن النسائي تخرىج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة ص ٤٣٠.

نسي الغسل، يغتسل إذا ذكر^(١) وقال الأشرم، سمعت أبا عبد الله^(٢) قيل له عن بعض أهل المدينة: من ترك الاغتسال عند الإحرام فعليه دم؛ لقول النبي ﷺ لأسماء وهي نفساء: ((اغتسلي)) فكيف الطاهر؟ فأظهر العجب في هذا القول^(٣).
والراجع: أن غسل الإحرام سنة، ولا شيء على من نسيه، وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن

الإحرام جائز بغير اغتسال، وأنه غير واجب^(٤) والأدلة السابقة تدل على سنية الغسل، لا وجوبه، والأمر بالاغتسال للحائض والنفساء، يدل على عدم وجوبه؛ لأنه لو كان واجباً؛ لأمر النبي ﷺ غيرهما بالاغتسال؛ ولأنه لأمر مستقبل، فأشبهه الجمعة^(٥).

المسألة الثانية: من نسي التلبية في الإحرام:

اتفق الفقهاء على أن الإحرام لا يكون إلا بنية^(٦)؛ لقوله ﷺ ((إنما الأعمال بالنيات))^(٧).

وأختلفوا في جواز النية فيه من غير التلبية، على قولين:

القول الأول: لا تجزئ النية في الإحرام من غير التلبية، فمن نسي التلبية وجب عليه دم، وهو قول المالكية^(٨) وقول للشافعي^(٩).

(١) انظر، المجموع شرح المذهب ١٨٧/٧، والمغني ٧٥/٥.

(٢) هو الإمام أحمد بن حنبل.

(٣) انظر، المغني ٧٥/٥.

(٤) انظر، الإجماع المنذر ص ١٧.

(٥) انظر، المغني ٧٦/٥، والمجموع ١٨٨/٧.

(٦) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢١٨، وحاشية الدسوقي ٢/٣٢، والحاوي الكبير ٥/١٠٦، والمغني ٥/٩١.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ١/٩، وأخرجه مسلم في صحيحه،

في كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ ((إنما الأعمال بالنيات))، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٥٣.

(٨) انظر، حاشية الدسوقي ٢/٣٢.

(٩) انظر، المجموع ٧/٢٠٢، والحاوي الكبير ٥/١٠٦.

وحجتهم: ماورد عن النبي ﷺ أنه قال: ((جاءني جبريل فقال: يا محمد، مرأصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية))^(١).

القول الثاني: إن التلبية سنة وليست بواجبة، فتجزئ النية في الإحرام من غير التلبية: وهو قول الحنفية^(٢) والمشهور في مذهب الشافعية^(٣) وبه قال الحنابلة^(٤).

وحجتهم: ما رواه جابر قال ((خرجنا مع رسول الله ﷺ، لا ينوي إلا الحج، فلما دنونا من مكة قال ((من لم يكن معه هدي فليجعلها عمرة))^(٥).

وجه الاستدلال من الحديث: أن جابر -رضي الله عنه- راوي الحديث أخبر أنهم أحرموا بمجرد النية دون التلبية، فثبت أن الإحرام ينعقد بمجرد النية، وإن لم يضم إليه التلبية^(٦).

والراجع: القول الثاني، وهو أن التلبية سنة، وبما أنها سنة، فمن نسيها فلا شيء عليه لعدم وجود نص صريح يدل على وجوبها، ويرد على الدليل الذي استدل به القائلون بوجوب التلبية بأن المراد به الاستحباب، فإن منطوقه رفع الصوت، ولا خلاف في أنه غير واجب، فما هو من ضرورياته أولى^(٧).

(١) أخرجه الترمذي، في كتاب الحج، باب ماجاء في رفع الصوت بالتلبية، وصححه الألباني، انظر، سنن الترمذي، تخريج وتعليق الألباني، إختصار أبي عبيدة ص ٢٠٣.

(٢) انظر، بدائع النصائ ٢/٢١٨.

(٣) انظر، المجموع ٧/٢٠٢، والحاوي الكبير ٥/١٠٦.

(٤) انظر، المغني ٥/٩١.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحج، باب مذاهب العلماء في تحليل المعتمر والمتمتع، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٨/١٦٠.

(٦) انظر، الحاوي الكبير ٥/١٠٧.

(٧) انظر، المغني ٥/٩٢.

المسألة الثالثة: من نسي الرمل^(١) والاضطباع^(٢) في الطواف:

اتفق الفقهاء^(٣) على أن الرمل، والاضطباع سنة من سنن الطواف، وأن من نسيهما فلا شيء عليه، ويكونان في الأشواط الثلاثة الأول، وكل طواف لاسعي بعده فلا رمل، ولا اضطباع فيه^(٤)، والدليل على سنتية الرمل، والاضطباع، ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قدم رسول الله ﷺ وأصحابه، فقال المشركون إنه يقدم عيكم محمد وأصحابه، وقد وهنتهم حمى يثرب^(٥) ولقوامنها شراً فأطلع الله نبيه ﷺ على ما قالوا، فلماً قدموا، قعد المشركون مما يلي الحجر، فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، ويمشوا مابين الركنتين؛ ليرى المشركون جلدهم، فلماً رأوهم رملوا، قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم إن هؤلاء أجلد منا، قال ابن عباس: ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم^(٦) قال ابن قدامة: (فإن قيل إنما رمل النبي ﷺ وأصحابه لإظهار الجلد للمشركين، ولم يبق ذلك المعنى، إذ قد نفى الله المشركين، فلم قلت: إن الحكم يبقى، بعد زوال علته؟ قلنا: قد رمل النبي ﷺ وأصحابه، واضطبع في حجة الوداع بعد الفتح، فثبت أنها سنة ثابتة)^(٧) وورد عن عمر بن الخطاب، أنه اضطبع ورمل، وقال: ففيم

(١) الرمل: هو إسراع المشي مع تقارب الخطأ، انظر، المجموع ٤٥/٨.

(٢) الاضطباع: أن يجعل وسط الرداء تحت كتفه اليمن، ويرد طرفيه على كتفه اليسرى، ويبقي كتفه اليمنى مكشوفة، انظر، المغني ١٦/٥.

(٣) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٢١، ومواهب الجليل ٤/١٥٤ و ١٠٢، والمجموع ٨/٤٩، والحاوي الكبير ٥/١٨٥، والمغني ٥/٢١٦ و ٢٢٢.

(٤) انظر، المراجع السابقة.

(٥) أي أضعفتهم حمى المدينة، ويثرب الاسم القديم للمدينة، انظر، شرح النووي على صحيح مسلم ٩/١٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج باب، كيف كان بدء الرمل في الحج والعمرة، انظر، صحيح البخاري، بشرح فتح الباري ٣/ ٤٧٠.

(٧) انظر، المغني ٥/٢١٨.

الرمل، ولمْ نبدي مناكبنا وقد نضى الله المشركين؟ بلى، لن ندع شيئاً فعلناه على عهد رسول الله ﷺ^(١).

المسألة الرابعة: حكم من نسي الرمل في بعض أشواط السعي:

الرمل سنة من سنن السعي، فمن نسيه، فلا شيء عليه وسعيه يكون صحيحاً باتفاق الفقهاء (الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥)).

المسألة الخامسة: من نسي الترتيب فيما يفعل يوم النحر:

في يوم النحر أربعة أشياء، الرمي، ثم النحر، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، والسنة ترتيبها هكذا؛ فإن النبي ﷺ رتبها كذلك وقد ورد ذلك في وصف جابر لحجة النبي ﷺ^(٦) فإن أخل بترتيبها، ناسياً، أو جاهلاً بالسنة فيها، فقد اختلف الفقهاء في وجوب الفدية عليه، على قولين:

القول الأول: من أخل بترتيب أعمال يوم النحر ناسياً أو جاهلاً، فلا شيء عليه، وهو قول الشافعية^(٧) والحنابلة^(٨).

وحجتهم: ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: قال رجل يا رسول الله: حلقت قبل أن أذبح قال: ((اذبح ولا حرج)) فقال آخر: ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: ((ارم، ولا حرج))، وفي لفظ قال: فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، لم أشعر، فلحقت قبل أن أذبح، وذكر الحديث، قال: فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الرمل في الحج والعمرة، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٤٧٠/٣.

(٢) انظر، المبسوط ٢٧/٥.

(٣) انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته ١٢٧/٢.

(٤) انظر، المجموع ٨٠/٨.

(٥) انظر، المغني ٢٣٨/٥.

(٦) سبق تخرجه في ص ١٨.

(٧) انظر، الحاوي الكبير ٢٥٨/٥.

(٨) انظر، المغني ٣٢٠/٥.

آخر إلأقال((اصنع ولا حرج))^(١) وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قيل له يوم النحر، وهو بمنى، في النحر والحلق، والرمي، والتقديم، والتأخير، فقال: ((لا حرج))^(٢).

القول الثاني: ترتيب أعمال يوم النحر واجب، فمن أخل به ناسيا أو جاهلا، فعليه دم، وهو قول الحنفية^(٣) والمالكية^(٤).

وحجتهم: ما رواه جابر في حديثه الطويل، وفيه ((أن النبي ﷺ رمى جمرة العقبة، ثم نحر، ثم حلق، ثم طاف، طواف الإفاضة))^(٥).

والراجع: القول الأول، وهو أن من أخل بترتيب أعمال يوم النحر ناسيا، أو جاهلا، فلا شيء عليه، لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص، وحديث عبدالله بن عباس السابقين، ولحديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: وقف رسول الله ﷺ للناس بمنى، والناس يسألونه، فجاء رجل فقال يا رسول الله ﷺ لم أشعر فحلقت قبل أن أنحر، فقال ﷺ ((انحر ولا حرج)) ثم جاء آخر فقال: يا رسول الله ﷺ، لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، فقال ﷺ ((ارم ولا حرج)) قال فما سئل رسول الله ﷺ يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال ((افعل ولا حرج))^(٦) وفعله ﷺ الذي ورد في حديث جابر، يحمل على السنية، لا للوجوب بدليل الأحاديث التي سلفت.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الحج، باب فيمن قدم شيئا قبل شيء في حجه، وصححه الألباني، انظر، سنن أبي داود، تخريج وتعليق الألباني، إختصار أبي عبيدة ص ٣٠٦.

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب الحج، باب إذا رمى بعد ما أمسى، أو حلق قبل أن يذبح، ناسيا أو جاهلا، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٦٨/٣.

(٣) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢١٤.

(٤) انظر، مدونة الفقه المالكي وأدلته ١٥٦/٢.

(٥) سبق تخريجه في ص ١٨.

(٦) أخرجه البخاري، في كتاب الحج، باب الفتيا على الدابة عند الجمرة، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٦٩/٣.

المبحث الخامس: أثر النسيان في محظورات الإحرام:

ويحتوي على أربع مسائل:

المحظورات، هي ما يحرم على المحرم - بحج أو عمره - فعلها وهي أنواع كثيرة، ترجع إلى أصول أربعة: هي لبس المخيط، وترفيه البدن، والصيد، والجماع^(١)، وفيما يتعلق بالناسي من هذه المسائل خلاف بين العلماء نوضحه في الآتي:

المسألة الأولى: من تطيب أو لبس مخيطا ناسيا أو غطى راسه ناسيا:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: من تطيب أو لبس مخيطا ناسيا فلا فدية عليه، وهو قول الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣).

وحجتهم: قوله ﷺ ((عفي عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه))^(٤) وما رواه يعلى بن أمية، أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرة^(٥) وعليه جبة، وعليه أثر الخلق، أوقال: أثر الصفرة، فقال يارسول الله، كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي؟ ((قال اخلع عنك هذه الجبة، واغسل عنك أثر هذا الخلق، أو أثر الصفرة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك))^(٦).

(١) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٧٥، والقوانين الفقهية لابن جزي، ص ٩١، دار القلم بيروت - لبنان،

والحاوي الكبير ٥/١٢٥، والمغني لابن قدامة ٥/١١٢، والشرح الممتع على زاد المستقنع ٧/٧٦.

(٢) انظر، الحاوي الكبير ٥/١٣٧، والمجموع ٧/٣٠٦.

(٣) انظر، المغني ٥/٣٩٢.

(٤) سبق تخرجه في ص ١٠.

(٥) الجعرة: شمال شرق مكة وهي في الحل، وتبعد عن مكة ب (١٢ كم)، انظر، النهاية في غريب الحديث والأثر ص ١٥٢، والمعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية ص ١٥٧.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العمرة، باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣/٦١٤، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب، ما يباح لبسه للمحرم، انظر، صحيح مسلم بشرح النووي ٨/٧٦.

وجه استدلال من الحديث: أن النبي ﷺ لم يأمر الرجل بالفدية، مع سؤاله، عمّا يصنع، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز إجماعاً، فدل ذلك على أنه عذره الجهل، والجاهل كالتأسي^(١) إذ أن ما عذر فيه بالجهل، عذر فيه بالنسيان؛ ولأن الحج عبادة يجب بإفساده الكفارة، فكان في محظوراته ما يفرق بين عمدته وسهو، ولم يأمره بالفدية، فدل على أن الجاهل لافدية عليه، وإذا ثبت هذا في الجاهل ثبت في التأسي؛ لأن التأسي يفعل وهو جهل تحريمه عليه^(٢).

القول الثاني: من تطيب أو لبس مخيطة ناسيا فعليه الفدية، وهو قول الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والمزني من الشافعية^(٥) ورواية عن الإمام أحمد^(٦).

وحجتهم: أن الكفارة إنما تجب في حال الذكر، والطوع؛ لوجود ارتفاع كامل، وهذا يوجد في حال الكره، والسهو، والحظر قائم حال النسيان، والإكراه، وفعل التأسي، والمكره موصوف بالحظر، وإنما أثر النسيان والإكراه في ارتفاع المؤاخذه في الآخرة، ببركة دعاء النبي ﷺ بقوله ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ سَيِّئًا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقوله (عفي عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما أستكوهوا عليه)^(٧).

والراجع: القول الأول، وهو عدم وجوب الفدية على من لبس مخيطة، أو تطيب ناسيا؛ لما تقدم من الأدلة، الصحيحة، والصريحة، في ذلك، ولأن التأسي

(١) انظر، المغني ٣٩٢/٥، والمجموع ٢٠٦/٧.

(٢) انظر، المجموع ٢٠٦/٧، والحاوي الكبير ١٣٧/٥، والمغني ٣٩٢/٥.

(٣) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٨٢ و ٢٨٨.

(٤) انظر، مواهب الجليل ٤/٢٣٢، والقوانين الفقهية ص ٩٣.

(٥) انظر، الحاوي الكبير ١٣٧/٥، والمجموع ٢٠٦/٧.

(٦) انظر، المغني ٣٩٢/٥.

(٧) سبق تخريجه في ص ١٠.

يقدر على إزالة اللبس والطيب، فينزع ما لبسه، ويغسل الطيب في حال تذكره، ويرجع لحالة الإحرام.

المسألة الثانية: من جامع زوجته ناسيا:

اختلف الفقهاء فيمن جامع زوجته ناسيا لإحرامه على قولين:

القول الأول: من جامع زوجته ناسيا، فسد حجه، وعليه القضاء، والكفارة^(١) وهو قول الجمهور، (الحنفية)^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤) وبه قال الشافعي في قوله القديم^(٥) وحجهم ما يأتي:

١- مارواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده قال: ((أتى رجل عبد الله بن عمر، فسأله عن محرم وقع بامرأته، قال بطل حجه، قال: فيقعد؟ قال: لا، بل يخرج مع الناس، فيصنع ما يصنعون، فإذا أدركه قابل حج وأهدى، فرجعا إلى عبد الله بن عمر فأخبراه، فأرسلنا إلى ابن عباس، قال شعيب، فذهبت معه إلى ابن عباس، فقال له مثل ما قال))^(٦).

وجه الاستدلال من هذا الأثر: أن ابن عمر - رضي الله عنهما - حكم على من جامع امرأته وهو محرم ببطلان حجه، ولزوم الفدية، وهو يحتمل أنه كان جاهلا، كما يحتمل أنه كان ناسيا، وهما مما يثبت به العذر، لكنه صرف هنا إلى الإثم بالنص، ويبقى الحكم وهو لزوم الفدية على حاله، فيجب عليه لورود النص فيه.

(١) الكفارة هي عبارة عن الفعل والخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطأ، أي تستره، وتمحوه، والمقصود بها في باب الحج، بدنة يذبحها من أفسد حجه بجماع زوجته، أنظر، النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٧٩٦.

(٢) انظر، بدائع الصنائع ٢/ ٢٩٣.

(٣) انظر، مواهب الجليل ٤/ ٢٤٢.

(٤) انظر، المغني ٥/ ١٧٣.

(٥) انظر، الحاوي الكبير ٥/ ٢٩٦.

(٦) أخرجه البيهقي في باب ما يفسد الحج ١/ ١٤١، وصححه الألباني في إرواء الغليل، انظر، إرواء الغليل ٤/ ٢٣٣.

٢- أن فساد الحج كان باعتبار رمعنى الارتفاق في الإحرام إرتفاقا مخصوصا، هو الجماع، وهو لاينعدم بعارض النسيان لوجود المذكر، وهو حالة الإحرام، فاستوى فيه العمدة والسهو^(١).

٣- أنه سبب يتعلق به وجوب القضاء في الحج، فاستوى عمده وسهوه، كما لوفوت ركننا من أركان الحج^(٢).

القول الثاني: من جامع زوجته ناسيا لم يفسد حجه، وليس عليه كفارة، وهو القول الجديد للإمام الشافعي، والأصح في مذهب الشافعية^(٣).

وحجتهم: أن الحج عبادة تجب بإفسادها الكفارة، فاختلف في الوطء فيها العمدة والسهو، كالصوم^(٤).

والراجع: هو القول بفساد حج من جامع زوجته في الإحرام، ناسيا، ولزوم الكفارة عليه، والقضاء، وهو قول الجمهور، وقد أفتى بذلك جمع من الصحابة^(٥)، ولم يعرف لهم مخالف في زمنهم، والقياس على الصوم لا يصح؛ لأنه قياس مع الفارق، فالصوم قد نص فيه على عدم استواء العمدة والسهو^(٦) وأما إفساد الحج بالوطء فلم ينص فيه على عدم استواء العمدة والسهو بل ثبت النص على خلاف ذلك كما في حديث عمرو بن شعيب الأنف الذكر.

(١) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٩٣، والمغني ٥/١٧٣.

(٢) انظر، الحاوي الكبير ٥/٢٩٦، والمغني ٥/١٧٤.

(٣) انظر، الحاوي الكبير ٥/٢٩٧، والمجموع ٧/٣٠٦.

(٤) انظر، المجموع ٧/٣٠٦.

(٥) عن عمر، وعلى، وأبي هريرة: (أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله، وهو محرم بالحج، فقالوا: يقضيان حجها، ثم عليهما حج من قابل، والهدي) أخرج هذا الأثر الإمام مالك في الموطأ، في باب هدي المحرم إذا أصاب أهله، ص ٢٤٤، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل عن رجل وقع بأهله، وهو بمنى قبل أن يفرض (فأمره أن ينحر بدنة) أخرج هذا الأثر أيضاً الإمام مالك في الموطأ، في باب من أصاب أهله قبل أن يفرض ص ٢٤٥.

(٦) وذلك في قوله ﷺ (من أكل أو شرب وهو صائم، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه) أخرجه البخاري في كتاب الصيام، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٤/١٥٥.

المسألة الثالثة: من قتل صيداً ناسياً:

اختلف الفقهاء في وجوب الفدية على المحرم إذا قتل صيداً ناسياً على قولين:
القول الأول: تجب الفدية على المحرم إذا قتل صيداً سواء قتله متعمداً، أو ناسياً، وهو قول جمهور الفقهاء، (الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤)) وورد ذلك عن الحسن وعطاء والنخعي والثوري^(٥).
 واحتجوا بالآتي:

- ١- قوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].
 وجه الاستدلال من الآية: أنه يحتمل أن يكون المراد متعمداً لقتله، ناسياً لإحرامه، ويحتمل أن يكون المراد، متعمداً لقتله، ذاكر الإحرامه، فوجب حمله على الأمرين؛ لأن ظاهر العموم يتناولهما، ولادليل على التخصيص^(٦)
- ٢- مارواه مخارق عن طارق بن شهاب قال: خرجنا مهلين بالحج فرحنا عشية، فبدا لناضب، فابتدرناه، ونسينا إهلالنا في الحج، فتصدر إليه رجل منا، يقال له، أريد فقتله، فقلنا، ما صنعتم، ألسنا محرمين؟ فلما قدمنا مكة صار إريد إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فذكر ذلك له، فقال له عمر، احكم فقال: فأنت أمير المؤمنين، وأعلم مني، قال إني لم أقل لك أن تزكيني، ولكن

(١) انظر، بدائع الصنائع ٣٠٢/٢.

(٢) انظر، حاشية الدسوقي ١٠٩/٢.

(٣) انظر، الحاوي الكبير ٣٧٨/٥.

(٤) انظر، المغني ٣٨٢/٥.

(٥) المرجع السابق ٣٩٦/٥.

(٦) انظر، الحاوي الكبير ٣٧٨/٥.

احكم، قال: فإني أحكم جدياً قد جمع الماء والشجر يقول، قد أكل، وشرب، قال فهو كما حكمت^(١).

٣- مارواه جابر - رضي الله عنه - قال: جعل رسول الله ﷺ في الضبع يصيده المحرم كبشاً^(٢).

وجه الاستدلال من الأثر: أن عمر - رضي الله عنه - جعل الجزاء على من يصيد الضبع، ولم يفرق بين العامد، والناسي^(٣).

القول الثاني: لاتجب الفدية على المحرم إذا قتل صيداً ناسياً، وهو قول الظاهرية^(٤) ورواية عن الإمام أحمد^(٥) وورد ذلك عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاووس^(٦) واحتجوا بما ياتي:

١- قوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وجه الاستدلال من الآية: أن الله تعالى شرط العمد في إيجاب الجزاء، وفي ذلك دلالة على أن الناسي ليس عليه جزاء^(٧).

٢- قوله ﷺ ((عفي عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه))^(٨).

(١) أخرجه البيهقي في سننه ١٨٢/٥، وقال ابن حجر: رواه الشافعي بسند صحيح إلى طارق بن شهاب، انظر

تلخيص الحبير، باب محرمات الإحرام ٢٠٧/٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه في باب جزاء الصيد يصيبه المحرم، وصححه الألباني، انظر، سنن ابن ماجه، تخريج

وتعليق الألباني، إختصار أبي عبيدة ص ٥٢٤.

(٣) انظر، المغني ٣٨٢/٥.

(٤) انظر، المحلى ١٤٨/٧.

(٥) انظر، المغني ٣٩٦/٥.

(٦) المرجع السابق ٣٩٦/٥.

(٧) انظر، الحاوي الكبير ٣٧٨/٥.

(٨) سبق تخريجه في ص ١٠.

٣- أن كلَّ فعلٍ يجب على المحرم بعمده الكفارة، لم يجب عليه بخطئه الكفارة، كالطيب واللباس^(١).

والراجع: القول الأول، قول الجمهور، وهو أن الفدية تجب على المحرم إذا قتل صيداً، سواء قتله متعمداً، أو ناسياً؛ لأنه ضمان إتلاف، فاستوى عمده، وخطؤه، كمال الأدمي؛ ولأن الكفارة وجبت جابرة، والجواب لا تسقط بالنسيان^(٢) وقدرد الماوردي على أدلة أصحاب القول الثاني، فقال (إن الآية التي استدلو بها، تدل على ما ذهب إليه الجمهور، وأما الحديث فمحمول على رفع الإثم، وأما قياسهم على الطيب، واللباس، فالمعنى في الطيب واللباس: أنه استمتع، فافترق حكم عمده، وسهوه، وقتل الصيد إتلاف فاستوى عمده وسهوه^(٣)).

المسألة الرابعة: من حلق رأسه، أو قلم أظافره ناسياً:

اختلف الفقهاء في وجوب الفدية على المحرم إذا حلق رأسه، أو قلم أظافره ناسياً على قولين:

القول الأول: إذا حلق المحرم رأسه، أو قلم أظافره ناسياً، فعليه الفدية^(٤) وهو قول، الحنفية^(٥) والمالكية^(٦) وهو الوجه الصحيح، المنصوص عند الشافعية^(٧) والظاهر من مذهب الحنابلة^(٨) وحجتهم ما يأتي:

(١) انظر، الحاوي الكبير ٥٣٧٧.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، عبد العزيز ص ١٨٩، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، وانظر، المغني ٣٩٧/٥.

(٣) انظر، الحاوي الكبير ٣٧٨/٥.

(٤) الفدية: هي ما يقدم لله تعالى جزاء تقصير في عبادة، ككفارة الصوم، والحلق ولبس المخيط في الإحرام، انظر، المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرون ص ٦٧٨، طبع في استانبول - تركيا.

(٥) انظر، بدائع الصنائع ٢/٢٩٣ و ٢٩٣.

(٦) انظر، حاشية الدسوقي ١٠٣/٢، والقوانين الفقهية ص ٩٣.

(٧) انظر، الحاوي الكبير ١٣٧/٥.

(٨) انظر، المغني ٣٨١/٥ و ٣٨٨.

١ - قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ

شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وجه الاستدلال من الآية: أن الله أوجب الفدية على من حلق رأسه للأذى و، هو معذور، فدل ذلك على وجوبها على غير المعذور من باب أولى^(١).

٢ - أن الحلق، والتقليم، إتلاف، فاستوى في ضمانه العمد والسهو، كإتلاف مال الأدمي^(٢).

القول الثاني: إذا حلق المحرم رأسه، أو قلم أظافره ناسيا، ليس فعليه هدي، وهو وجه عند الشافعية^(٣) ووجه عند الحنابلة^(٤) وحجتهم ماياتي:

١ - قوله ﷺ ((عفي عن أمتي الخطأ والنسيان))^(٥)

٢ - أن الحلق، والتقليم ترفه، وزينة، فاختلف في فديته السهو، والعمد كالطيب^(٦).

والراجع: القول الأول، وهو أن المحرم إذا حلق رأسه، أو قلم أظافره ناسيا، عليه الفدية؛ لأنه إتلاف، فاستوى عمد، وخطؤه، كقتل الصيد؛ ولأن الله تعالى أوجب الفدية على من حلق رأسه لأذى به، وهو معذور، فكان ذلك تنبيها على وجوبها على غير المعذور^(٧) ولأن الكفارة، وجبت جابرة، والجوابر لا تسقط بالنسيان^(٨).

(١) انظر، المغني ٣٨٢/٥.

(٢) انظر، المجموع ٣٠٦/٧.

(٣) انظر، المجموع ٣٠٧/٧.

(٤) انظر، المغني ٣٨١/٥.

(٥) سبق تخريجه في ص ١٠.

(٦) انظر، المجموع ٣٠٦/٧.

(٧) انظر، المغني ٣٨٢/٥.

(٨) انظر، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ص ١٨٩.

نتائج البحث، وتوصياته:

أولاً: النتائج:

- بعد أن وفقني الله عز وجل لإتمام هذا البحث أحب أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث على النحو الآتي:
- ١- أن الحج هو قصد بيت الله الحرام والمشاعر المقدسة؛ لأداء المناسك في زمن مخصوص.
 - ٢- سمي الحج إلى بيت الله حجا؛ لأن الناس يأتون إليه سنة بعد سنة.
 - ٣- أن الحج مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع، ويجب على المستطيع مرة واحدة في العمر.
 - ٤- رحمة النبي ﷺ بأمته حيث لو أجاب السائل بنعم لفرض الحج كل عام، ويكون في ذلك مشقة على المسلمين، فلا يستطيعون القيام به، وخاصة في زماننا الذي كثر فيه الناس.
 - ٥- أن الحج كغيره من العبادات يفترض فيه النسيان.
 - ٦- أن المقصود بأثر النسيان في مناسك الحج، هو الأحكام، والنتائج التي تترتب على حصول النسيان، وذلك بالتغيير في الحكم الفقهي للمسألة، نتيجة لتأثير النسيان فيه.
 - ٧- أن النسيان يعتري الإنسان، بدون اختياره، فيوجب له الغفلة عما من شأنه أن يذكر.
 - ٨- أن هناك فروقا بين النسيان، والسهو، والغفلة.
 - ٩- أن المناسك غلب إطلاقها على أفعال الحج؛ لكثرة أنواعها، وكثرة الذبائح المتقرب بها.
 - ١٠- أن من أحرم بنسك ونسيه، فله أن يصرفه إلى أي الأنساك شاء.
 - ١١- أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج.

- ١٢- أن من فاتته الوقوف بعرفة عمدا أو نسيانا، أو جهلا، حتى طلع فجر يوم النحر لم يصح حجه.
- ١٣- أنه يجب على من فاتته الوقوف بعرفة أن يتحلل بطواف، وسعي، وحلق أو تقصير، ولا يجب عليه أن يأتي ببقية أفعال الحج.
- ١٤- أنه لا يجب القضاء على من فاتته الحج، فإن كان فرضا فعله بالوجوب السابق، وإن كان نفلا سقط، وإنما يجب عليه الهدى.
- ١٥- أن الحاج إذا وقف بعرفة، ثم نسي، فدفق قبل غروب الشمس، ثم تذكر، ولم يعد، فحجه صحيح، وعليه دم، وإن عاد بعد غروب الشمس ليس عليه دم.
- ١٦- أن من نسي السعي بين الصفا والمروة، وعاد إلى بلده، فعليه أن يرجع ويسعي مهما بعد مكانه، ولا يجبر بالدم.
- ١٧- أن السعي لا يصح إلا بعد طواف.
- ١٨- أن من نسي بعضا من أشواط السعي، فعليه أن يكمل مانسي، ولا يجزئه الإطعام.
- ١٩- أن من نسي طواف الإفاضة، فعليه أن يأتي به، ولو كان قد عاد إلى بلده، ولا يجزئه غير ذلك.
- ٢٠- إذا أتى الحاج إلى الميقات فلا يجوز له أن يتجاوزَه حتى يحرم، فإذا تجاوزَه ناسيا، أو جاهلا، ثم رجع قبل أن يحرم فأحرم منه، لاشيء فعليه، وإذا لم يرجع عليه دم؛ لتركه الإحرام من الميقات.
- ٢١- لا يصح طواف من طاف بغير وضوء.
- ٢٢- من نسي ركعتي الطواف يقضيهما في الحرم، أو في غيره، ولا تجزئ عنهما المكتوبة.
- ٢٣- من ترك طواف القدوم، لاشيء عليه.

- ٢٤- من نسي رمي الجمار، أو رمي بعض منها، ولم يذكر إلا آخر أيام التشريق، لا يصح أن يقضي ما فاتته؛ لأن الرمي مؤقت، والمناسك المؤقتة لا تقضى بعد فوات أوقاتها.
- ٢٥- من ترك المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، فعليه دم.
- ٢٦- غسل الإحرام سنة، ولا شيء على من تركه.
- ٢٧- التلبية سنة، ولا شيء على من تركها.
- ٢٨- يكون الرمل، والإطباع في أشواط الطواف الثلاثة الأول، وكل طواف لاسعي بعده، فلا رمل، ولا اضطباع فيه، ومن نسيهما فلا شيء عليه.
- ٢٩- أن الحكمة من الرمل، والا اضطباع هي إغاضة المشركين، وهذه الحكمة وإن كانت قد انتهت، إلا أنها تبقى سنة ثابتة، كما ورد عن عمر - رضي الله عنه - أنه اضطبع، ورمل، وقال: ففيم الرمل، ولم نبدي مناكبنا، وقد نفى الله المشركين؟ ثم قال: لن ندع شيئاً فعلناه على عهد رسول الله ﷺ.
- ٣٠- لا شيء على من نسي الرمل في السعي.
- ٣١- أن السنة في ترتيب أعمال يوم النحر أن يبدأ بالرمي ثم النحر ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، فمن أخل بهذا الترتيب، فقدم بعضها، أو آخر، فلا شيء عليه.
- ٣٢- أن محظورات الإحرام هي ما يحرم على المحرم فعلها، وهي أنواع كثيرة ترجع إلى أصول أربعة هي: لبس المخيط، وترفيه البدن، والصيد، والجماع.
- ٣٣- لا تجب الفدية على من لبس مخيطاً، أو غطى رأسه، أو تطيب ناسياً.
- ٣٤- أن من جامع أهله ناسياً في الحج يفسد حجه، وتجب عليه الكفارة، والقضاء.

٣٥- تجب الفدية على المحرم، إذا قتل صيداً، سواء قتله، متعمداً، أو ناسياً.

٣٦- تجب الفدية على المحرم إذا حلق رأسه، أو قلم أظافره ناسياً.

ثانياً: التوصيات:

١- ينبغي أن يكون في أماكن مواقيت الإحرام مرشدين، يوضحون مناسك الحج للحجاج، والمعتمرين، ومحظورات الإحرام، وماذا يجب على من ارتكب بعضا منها.

٢- ينبغي لمن يريد الحج أو العمرة، أن يطلع على ما كتب حول مناسك الحج، ويسأل أهل العلم، حتى يؤدي جميع مناسك الحج أداءً صحيحاً ولا يرتكب محظوراً من محظوراته؛ لكي يكون حجه مبروراً وسعيه مشكوراً، ويرجع من حجه كيوم ولدته أمه، كما ورد ذلك في الحديث الصحيح^(١).

٣- ينبغي للحجاج أن يكونوا على يقضة دائمة أثناء أدائهم لمناسك الحج، ويكثر من ذكر الله تعالى ويستعيذون بالله من الشيطان الرجيم، حتى لا يغويهم أو ينسيهم بعضا من مناسك الحج، أو يسول لهم ارتكاب محظور من محظوراته.

(١) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ((من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه)) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، انظر، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣/٣٨٢.

مراجع البحث ومصادره:

- ١- الإجماع، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣- بدائع الصنائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، في ترتيب الشرائع، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق عبدالله العباد، دار السلام للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٧م.
- ٥- تاج العروس، لمحمد المرتضى الزبيدي، تحقيق على شبري، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٦- التاج المذهب لأحكام المذهب، لأحمد بن قاسم العنسي، شرح متن الأزهار، دار الحكمة اليمنية، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٧- التعريفات، لعلى بن محمد الشريف الجرجاني، نشر مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، ط ٢٠٠٠م.
- ٨- تلخيص الحبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ٨٥٣هـ.
- ٩- التقرير والتحرير في شرح التحرير، لابن الأمير حاج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٠- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي، دار البيان الحديثة، ط ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

- ١١- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لأحمد الدردير، بيروت - لبنان، ط ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٢- الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، لأبي الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق محمد بكر إسماعيل، وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٣- الحج، لعبدالله بن محمد الطيار، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٤- درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد ابن فراموز، بدون.
- ١٥- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى.
- ١٦- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي، تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى.
- ١٧- سنن الدار قطني، لعلي بن عمر الدار قطني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٨- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار صادر، بيروت، ط ١٣٤٤ هـ.
- ١٩- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تخريج وتعليق الألباني، اختصار أبي عبيدة، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى.
- ٢٠- سنن النسائي، لأحمد بن علي النسائي، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى.
- ٢١- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، لأحمد بن عبد العزيز الفتوح، مكتبة السنة المحمدية بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م.

- ٢٢- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح العثيمين، تحقيق هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر.
- ٢٣- شرح النووي على صحيح مسلم لمحيي الدين بن شرف النووي، بدون.
- ٢٤- العناية على الهداية، لمحمد محمود البابرتي، المطبوع مع فتح القدير، والكفاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محب لدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط ١٣٨٠هـ.
- ٢٦- فتح القدير شرح الهداية، لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام، مع الكفاية، والعناية، كلاهما شرح الهداية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٢٧- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، لسعدي أبوجيب، دار الفكر، دمشق.
- ٢٨- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز أبادي، دار الكتب العلمية، ط ١٤٣٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٩- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٠- القوانين الفقهية، لمحمد بن أحمد ابن جزي، دار القلم، بيروت - لبنان.
- ٣١- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة.
- ٣٢- كشف الأسرار على أصول البزدوي لعلاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري، دار المرفعة، بيروت - لبنان.
- ٣٣- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور، لسان دار صادر، بيروت - لبنان، ط ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- ٣٤- المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم ابن مفلح، المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ.
- ٣٥- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٩٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٦- مجمع الانهر شرح ملتقى الأبحر، لمحمد سليمان داماد أفندي، مؤسسة الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٣٧- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت- لبنان ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٨- المحلى شرح المجلى، لأبي محمد على بن أحمد ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- ٣٩- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- ٤٠- مدونة الفقه المالكي وأدلته، لصادق عبد الرحمن الغرياني، مؤسسة الريان للطباعة بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد على المقري الفيومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٤٢- المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية.
- ٤٣- معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، مؤسسة النشر بقم.
- ٤٤- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي، دار النفائس، بيروت- لبنان.
- ٤٥- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس ابن زكريا، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- ٤٦- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، المكتب الإسلامي للطباعة، استنبول تركيا.
- ٤٧- المغني، لموقف الدين أبي محمد عبدالله ابن قدامة، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي وعبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٨- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، تحقيق محمد خليل، دار المعرفة بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٩- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد عبد الرحمن الطرابلسي، المعروف بالخطاب، دارعالم الكتب بالملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٠- الموسوعة الفقهية الكويتية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٥١- الموطأ، للإمامك ابن أنس، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٢- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول الأسنوي، مطبعة محمد على صبيح، القاهرة.
- ٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، بيت الأفكار الدولية، الأردن.